

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

السياسة النقدية بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط 1990 - 2015

إشراف الدكتورة:

د. حملاوي سكيمة

إعداد الطلبة:

د. اسماعيل قعيد

د. مروة تركي

د. نجاح عمارة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. غانية نذير	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسة
د. سكيمة حملاوي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د. تجاني العيد	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019

شكر وتقدير

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ" سورة النمل الآية 19

تقدم بالشكر والعرفان الى الأستاذة المشرفة الدكتور

"حملاوي سكينه" التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها

وتوجيهاتها السديدة لإتمام هذه المذكرة

وكما تقدم بالشكر المسبق لأعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة

المذكرة وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في

سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى رمز الوفاء وفيض العطاء عند البلاء "

أمي ثم أمي ثم أمي "

إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به إلى رجل لا مثيل

إلى "أبي"

إلى الإخوة والأخوات

إلى الصديقات

نجاح

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى رمز الوفاء وفيض العطاء عند البلاء "

أمي ثم أمي ثم أمي "

إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به إلى رجل لا مثيل

إلى "أبي"

إلى شريك الحياة زوجي العزيز

إلى عائلتي الثانية "عائلة زوجي"

إلى الإخوة والأخوات

إلى الصديقات.

مروة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى رمز الوفاء وفيض العطاء عند البلاء "

أمي ثم أمي ثم أمي "

إلى من رفعت رأسي عاليا اقتخارا به إلى رجل لا مثيل

إلى "أبي"

إلى شريكة الحياة زوجتي العزيزة

إلى قرة عيني أبنائي "عبد البديع، محمد اسحاق"

إلى الإخوة والأخوات وأبنائهم

إلى الأصدقاء .

إسماعيل

الملخص:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015 تطورات هامة، ناتجة عن تذبذب أسعار النفط، لكن في الفترة الأخيرة يشهد انخفاض كبير إلى ما دون 40 دولار للبرميل، مما أدى إلى العجز في السيولة بعدما كانت تعاني من فائض في السيولة، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في السياسة النقدية وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد .

واستخدمنا بيانات زمنية سنوية للفترة من 1990 إلى 2015 وكانت متغيرات الدراسة السياسة النقدية كمتغير تابع وأسعار النفط كمتغير مستقل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النفط، الكتلة النقدية، استهداف التضخم، التمويل غير التقليدي.

Résumé :

L'économie algérienne a vu au cours de la période 1990-2015 des développements importants, en raison de la fluctuation des prix du pétrole, mais dans la période récente connu une forte baisse au-dessous de 40 \$ le baril, ce qui entraîne un déficit de liquidités après qu'il souffrait d'un excédent de liquidités, et est ce qui a conduit de reconsidérer sa politique monétaire et la rendre plus à faire face à la situation critique qui prévaut.

Nous avons utilisé des données temporelles annuelles pour la période allant de 1990 à 2015 et les variables de l'étude étaient la politique monétaire en tant que variable dépendante et les prix du pétrole en tant que variable indépendante.

Les mots clés: Politique monétaire, pétrole, masse monétaire, ciblage de l'inflation, financement non conventionnel.

Abstract :

The Algerian economy has seen over the period 1990-2015 significant developments, due to the fluctuation of oil prices, but in the recent period witnessed a large drop to below \$ 40 a barrel, resulting in a deficit in liquidity after he was suffering from a surplus of liquidity, and is what led to reconsider its monetary policy and make it more cope with the critical situation prevailing.

We used annual time data for the period from 1990 to 2015 and the study variables were monetary policy as a dependent variable and oil prices as an independent variable.

key words: Monetary policy, oil, monetary mass, inflation targeting, unconventional financing

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
شكر	
الملخص	
الفهارس	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	

أ-ز	المقدمة
58-1	الفصل الأول: المقاربة النظرية السياسة النقدية.... واقتصاديات النفط
10	المبحث الأول: السياسة النقدية "مفهوم، نظريات"
10	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية "تعريف، اهداف، ادوات"
10	الفرع الأول: لمحة تاريخية عن السياسة النقدية
10	الفرع الثاني: تعريف السياسة النقدية
14	الفرع الثالث: ادوات السياسة النقدية
15	الفرع الرابع: اهداف السياسة النقدية
23	المطلب الثاني: الاتجاهات الفكرية الاقتصادية للسياسة النقدية
23	الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي
25	الفرع الثاني: السياسة النقدية عند كينز
29	الفرع الثالث: السياسة النقدية عند النقديين
32	الفرع الرابع: السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية الجديدة
35	المبحث الثاني: اقتصاديات النفط "دراسة نظرية"
35	المطلب الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه
35	الفرع الأول: ماهية النفط
38	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر النفط
38	الفرع الثالث: مراحل تسعير النفط
47	المطلب الثاني: الاسواق النفطية والاطراف المتداخلة
47	الفرع الأول: ماهية اسواق النفط
49	الفرع الثاني: انواع اسواق النفط
51	الفرع الثالث: الاطراف المتداخلة في الاسواق النفطية

51	المطلب الثالث: الازمات النفطية الكبرى
54	الفرع الأول: مفهوم الازمات النفطية
54	الفرع الثاني: الازمات النفطية
94-59	الفصل الثاني: اثار تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015
61	المبحث الأول: تحليل تغيرات اسعار النفط في الفترة 1990-2015
61	المطلب الأول: تطور تغيرات اسعار النفط
63	المطلب الثاني: تبعية الجزائر للمحروقات
66	الفرع الثاني: تنويع الاقتصاد الجزائري كأداة للتغلب على تقلبات اسعار النفط
68	المطلب الثالث: عوامل تغير اسعار النفط
68	الفرع الأول: عوامل تاريخية
73	الفرع الثاني: عوامل تقنية واقتصادية
75	المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات اسعار النفط على فعالية السياسة النقدية في الجزائر
76	المطلب الأول: اثر تقلبات اسعار النفط على حجم الكتلة النقدية
77	الفرع الأول: معالم الكتلة النقدية 1990-1994
79	الفرع الثاني: معالم الكتلة النقدية ومقالاتها 2000-2015
81	الفرع الثالث: معالم القروض المقدمة للاقتصاد وللدولة
84	المطلب الثاني: اثر تقلبات اسعار النفط على سياسة استهداف التضخم
84	الفرع الأول: واقع سياسة استهداف التضخم
85	الفرع الثاني: الاطار القانوني لسياسة استهداف التضخم
88	المطلب الثالث: تقلبات اسعار النفط وسياسة التمويل غير تقليدي
88	الفرع الأول: التمويل غير تقليدي كسياسة راهنة
89	الفرع الثاني: تقرير بنك الجزائر والاطار القانوني لسياسة التمويل غير تقليدي
92	الفرع الثالث: ايجابيات وسلبيات سياسة التمثيل غير تقليدي
98-95	الخاتمة العامة
99	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان جدول	جدول رقم
18	معدلات إعادة الخصم في بعض الدول الصناعية ل95/94	جدول رقم (01 - 01)
36	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية	جدول رقم (02-01)
52	إنتاج واحتياطي وسعة المصافي لدول الأوبك ودول خارج الأوبك لسنة 2000	جدول رقم (03-01)
57	تطور أسعار النفط (البرنت) في السوق العالمية(جوان 2014 - ديسمبر 2015)	جدول رقم (04-01)
65	طبيعة الموارد والثروات المادية	جدول رقم (01-02)
69	تطور الإنتاج العالمي للبترول من 1960 إلى 1980	جدول رقم (02-02)
70	تطور النفط سنوات الثمانينات	جدول رقم (03-02)
70	تطور أسعار النفط خلال سنوات التسعينات	جدول رقم (04-02)
77	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)	جدول رقم (05-02)
80	تطور الكتلة النقدية وصافي الموجودات في الجزائر للفترة 2001-2015	جدول رقم (06-02)
81	التغير النسبي للكتلة النقدية ومعدل السيولة %، ص. 81	جدول رقم (07-02)
86	التغير مستوى العام للأسعار ومعدل التضخم % للفترة 2001-2015،	جدول رقم (08-02)
93	مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي	جدول رقم (09-02)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	شكل رقم
26	عرض النقود عند كينز	شكل رقم (01-01)
27	منحنى دافع الطلب لغرض المبادلات عند كينز	شكل رقم (02-01)
28	منحنى دافع الطلب لغرض الاحتياط عند كينز	شكل رقم (03-01)
29	منحنى دافع الطلب لغرض المضاربة عند كينز	شكل رقم (04-01)
34	منحنى فليس عند الكلاسيكيين الجدد	شكل رقم (05-01)
61	تطور أسعار النفط الخام من 1861 إلى 2014.	شكل رقم (01-02)
69	الأحداث المسببة للصدمة النفطية لسنة 1973	شكل رقم (02-02)
72	تطور أسعار النفط الخام	شكل رقم (03-02)
76	العملية النقدية في الجزائر	شكل رقم (04-02)
83	التمثيل البياني لعرض النقود ومقاربات الكتلة النقدية 2000-2014	شكل رقم (05-02)

مقدمة عامة

تعتبر السياسة الاقتصادية الكلية أداة أساسية في التوازن الاقتصادي، تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل مؤشرات نمو اقتصادي متوازنة، وقد استخدمت السياسة النقدية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيق تلك الأهداف نظرا للارتباط القوي بين النشاط الاقتصادي أو النشاط النقدي من جهة، ولارتباط بعض المشاكل الاقتصادية بالحلول النقدية من جهة أخرى، حيث أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية يهدف إلى إدارة النقود أو لائتمان وتنظيم السيولة، وتستخدم هذه السياسة أساسا لإدارة عرض النقود بما يتناسب مع الطلب عليه قصد توفير ما يلزم من قروض بالحجم والأسعار التي تتوافق مع الأهداف الاقتصادية، ومن أجل منع الاضطرابات النقدية من التأثير على الإنتاج الحقيقي، وهنا يظهر دور البنك المركزي في التحكم في الرصيد النقدي أو الرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك، لذا يستعمل مجموعة من الأدوات بوضع حدود للتوسع النقدي، من خلال استخدام السقوف الائتمانية والتوجيهات المباشرة للبنوك من طرف البنك المركزي، أو من خلال التأثير غير مباشر في تكلفة التمويل وقدرة البنوك على خلق النقود، وعليه فإن تحقيق الأهداف النقدية المتمثلة أساسا في التحكم في عرض النقود أو الحفاظ على الاستقرار النقدي ينصرف إلى تعبئة المدخرات أو الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية بما يتفق مع تحقيق معدل أمثل للنمو الاقتصادي.

إلا أن السياسة النقدية قد تتعرض لخيارات تستدعي تغيير منحي سياساتها وخاصة لما تتعرض إلى لبعض العقبات التي تهدد الاستقرار النقدي، وتستند الرؤية مدى تأثير السياسة النقدية خصوصا إذا كان الاقتصاد ريعي، في حين أن الجزائر تعتمد في نمو اقتصادها على الإيرادات النفطية، حيث يعتبر النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة هامة للتجارة الدولية ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، للنفط دور فعال في تحديد الأسعار البترولية وهذا على اعتبار أن النفط كمصدر للطاقة أعطى دفعا كبيرا للصناعة والنمو الاقتصادي في العالم، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن النفط يشكل ما نسبته 10 % من التجارة الدولية ولا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي هذه النسبة ، لقد كان للنفط في الماضي والحاضر أثر رئيسي في حركة العملات والتضخم وسعر الفائدة إلى حد ما.

لقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، العديد من التغيرات في السياسة النقدية، حيث لم تعد السياسات المطبقة آنذاك تتمتع بقبول واسع بسبب فشلها الذريع التحكم في السياسة النقدية، نتيجة لتركيز السلطة النقدية على مدار هذه السنوات على الأدوات التقليدية غير المباشرة، فقد عمدت الجزائر الاصلاح النقدي المتعلق بالنقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990

والتعديلات التي تبعتها، في بلوغ هدف الاستقرار، ان إستراتيجية بنك الجزائر الحفاظ على الاستقرار النقدي على مستوى الاقتصاد الوطني بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، في ظل اقتصاد يعتمد على الجباية النفطية، هذه الأخيرة أي الجباية النفطية غير مستقرة، نظرا لتقلبات أسعار النفط، خاصة في الفترة الأخيرة تشهد انخفاض حاد في أسعارها، باعتبار أن السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كإحدى السياسات الاقتصادية الفعالة للحد من آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر، باعتبار أن العامل النقدي " الصدمة النقدية، من هنا تطرح إشكالية السيولة النقدية في الجزائر، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية أو انكماشها.

① مشكلة البحث

فكما أن السياسة النقدية تؤثر في الاقتصاد فهي أيضا تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية، وتتغير السياسة حسب تغير المعطيات، ومع التحولات التي تعيشها الجزائر جراء الانخفاض الحاد لأسعار البترول، السؤال الذي يطرح بشدة:

"مامدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر؟"

② التساؤلات الفرعية:

وتتدرج تحت هذا السؤال الكبير عدة أسئلة فرعية هي:

1. ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية وما يتعلق بالأدوات والأهداف والنظريات؟
2. ما محددات أسعار البترول وتأثيراتها على الدول المصدرة للنفط؟
3. ما توجهات الجزائر في مجال السياسة النقدية بعد انخفاض أسعار البترول؟
4. ما المعوقات التي تعرقل التطبيق الأمثل للسياسة النقدية؟

③ الفرضيات

1. السياسة النقدية هي أداة مهمة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية.
2. الارتفاع الكبير في أسعار البترول لها تأثيرات إيجابية على الاقتصاد بصفة عامة لأنه يوفر مداخل هامة من العملة الصعبة.
3. بنك الجزائر هو المتحكم في السوق النقدية والمحدد لاتجاهات السياسة النقدية على السوق النقدية في الجزائر، والسوق الموازية لا تمثل نسبة كبيرة من السوق النقدي في الجزائر.

4. في ظل الانخفاض الحاد في أسعار البترول، فإن توجهات الجزائر في السياسة النقدية هي نحو تفعيل الاقتصاد أو التوجه نحو سياسة تؤدي إلى إيجاد بدائل للنفط عبر السعي لتنويع وزيادة الإنتاج أو الاستثمار.

④ تحديد الإطار الزمني والمكاني والموضوعي للبحث

- أ- الحدود الزمانية: جاء البحث لدراسة تأثيرات انخفاض أسعار النفط على السياسة النقدية للجزائر، لأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على واردات النفط في تحريك الاقتصاد، والمدة من 1990 الى 2015 طويلة نوعا ما الشيء الذي يخلق صعوبات في تحديد الإحصائيات والتدقيق في تقلبات اسعار النفط التي شهدت ارتفاع ثم انخفاض ومدى تأثير السياسة النقدية بذلك.
- ب- الحدود المكانية: اختصت الدراسة حالة "دولة الجزائر".
- ج- الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة على بيان تأثير انخفاض أسعار النفط على السياسة النقدية للجزائر، لأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط في تحريك الاقتصاد من خلال تحليل بعض الإحصائيات والبيانات و المؤشرات الاقتصادية لتقويمية لهذه الدراسة.

⑤ سبب اختيار الموضوع

- ينطبق موضوع البحث مع تخصص الطالب وهو النقدي والبنكي ، لأن الجهاز المصرفي هي الأدوات التي يتم بها تنفيذ السياسة النقدية وهناك من يطلق عليها اسم السياسة الائتمانية.
- السبب الآخر الذي يدفع لدراسة الموضوع هو معرفة أسرار النقود، والعوامل التي تؤدي إلى انخفاضه وارتفاعه، لأن هناك تساؤل داخلي ما سبب الانخفاض الدائم في سعر صرف للدينار، وارتفاع التضخم بالرغم من ارتفاع المداخيل الناتج عن ارتفاع أسعار البترول.
- كثيرا ما يكثر الحديث عن انخفاض وارتفاع أسعار البترول، الأمر الذي يحفز على معرفة العوامل المتحركة فيه، وتأثيراتها على النظام الاقتصادي، باعتبار الجزائر دولة تعتمد على مداخيل النفط.
- محاولة فهم تأثيرات النقود في الاقتصاد ومدى أهميتها، لأن الفكر السائد هي أنها وسيلة تبادل ومستودع للقيمة أي عنصر محايد في التأثير.

⑥ أهمية الموضوع وأهدافه

تكمن أهمية البحث في إثراء موضوع السياسة النقدية وتوضيح الرؤية حول المشاكل التي تواجهها السلطات النقدية في ظل انخفاض أسعار البترول ولتصحيح الاختلالات التي حدثت جراء ذلك في السوق النقدية. كما تكمن أهداف البحث في:

- أن أول مهمة للبحث هي الإجابة على الإشكالية المطروحة وهو انعكاسات - تأثيرات - انخفاض أسعار النفط علي السياسة النقدية في الجزائر.
- تحديد السلطات المشرفة على السياسة النقدية والهيئات التي لها علاقة مباشرة برسم السياسة النقدية، وما مدى استقلاليتها، وما هي المعلومات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضعها؟
- التعرف على الأدوات المستعملة في السياسة النقدية الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.
- مدى استجابة السلطات النقدية للتأثيرات الناتجة عن تقلبات أسعار البترول، ومدى فعاليتها.
- توضيح السياسة النقدية التي انتهجتها في السابق - قبل انخفاض الأسعار - وملاحم السياسة الحالية المنتهجة في ظل انخفاض أسعار البترول.

⑦ مناهج الدراسة ومصادر جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتوافق مع صيغة الدراسة والمتمثلة في:

1. المنهج التاريخي: وهو الذي يستخدم لمعرفة الماضي من خلال العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي.
2. منهج وصفي: استخدم هذا المنهج لعرض بعض المفاهيم النظرية، لوصف الظاهرة و عناصرها وفق التدرج التاريخي للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وذلك من خلال بعض الإحصائيات التقويمية لدراسة هذا البحث.
3. منهج تحليلي: تحليل البيانات والمعلومات لاستخلاص النتائج يمكن تعميمها وذلك من خلال مجموعة من الإحصائيات لدراسة البحث وإعطاء رؤية واضحة ومجملّة لتسلسل الوقائع وكذا ما تم التركيز عليه في الفصلين.

أما فيما يخص مصادر الحصول على البيانات والمعلومات فقد تم الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، المجلات، المذكرات، التقارير، الملتقيات الوطنية والدولية، بالإضافة الى مواقع شبكة الانترنت ذات الصلة بكل من السياسة النقدية وتقلبات اسعار النفط بإعتبارهما متغيري الدراسة، كما تم الاعتماد على التحليل العددي للجداول الاحصائية وتحليل البيانات المتحصل عليها لإظهار آثار تقلبات اسعار النفط على تغيرات طرأت على السياسة النقدية.

8 دراسات سابقة:

1. **دراسة محمد بن عدة"2017"**: عالجت هذه الدراسة تقييم شامل لسياسة استهداف التضخم، والتي انتهجتها السلطات النقدية الجزائرية بعد اتباعها لسياسة نقدية توسعية، تزامنت مع بداية تطبيق البرامج التنموية الثلاثة في الفترة الممتدة 2001-2014، في حين توصلت هاته الدراسة الى ان عدم توفر شروط تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري حال دون تحقيق النتائج المرجوة، لكن يمكن الاعتماد على هذا الاسلوب في ادارة السياسة النقدية في المستقبل على مراحل، على أن يسبق ذلك تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذها، باعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي في وضع السياسات المناسبة، مع التزامه بالشفافية في تطبيقها، و اخضاعه للمساءلة عن الاهداف المسطرة.
2. **جميلة وجدي"2016"**: عالجت هذه الدراسة السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدولة من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي. و كونها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية، إلا أن التضخم يظل انعكاسا و نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، و معرفة مدى إمكانية السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر، وبالتالي تطبيق سياسة استهداف التضخم. حيث تم القيام بدراسة قياسية بالاعتماد على أربعة متغيرات - الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، تطور الكتلة النقدية ومعدل الصرف - في الفترة 1990-2014، وقد توصلت الدراسة إلى أن لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر لعدم توفر شروط الأولية وأهمها استقلالية البنك المركزي، وهذا لأن التضخم في الجزائر يرجع لأسباب هيكلية.
3. **لونيس اكن"2011"**: عالجت هذه الدراسة الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية لضبط العرض النقدي تتم تحت مسؤولية البنك المركزي و الذي يقوم بمراقبة فعلية و حقيقية للمعروض النقدي في الفترة 2000-2009، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك

الجزائر في مجال رسم و ممارسة و تنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي، و ضرورة إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط معدل التضخم المستهدف بأدوات السياسة النقدية الذي يعتمد على النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم، وضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة و مستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية.

4. دراسة " KARA HAKAN " 2006 Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting

عالجت هاته الدراسة اهم التحديات التي واجهت تركيا أثناء تطبيقها لسياسة استهداف التضخم والانجازات المحققة، انطلاقا من تبني الاستهداف الضمني في عام 2001 ووصولاً الى الاستهداف التام 2006، وقد فسر سبب هذا الانتقال التدريجي بعدم اكتمال الشروط الاساسية للاستهداف وهي الاستقلال المؤسسي والدعم السياسي، وهو بذلك يعرض هذه التجربة الرائدة لتركيا للدول النامية التي ترغب في تطبيق سياسة استهداف على مراحل.

9 الصعوبات

- من خلال الدراسة تم التعرض إلى صعوبات ولم تتمثل في قلة المراجع بل تمثلت في:
- التضارب في الإحصائيات، فهناك تضارب في الإحصائيات بين مختلف الهيئات مثل البنك المركزي والمركز الوطني للإحصاء (ONS).
- التقييم في البنك المركزي يتم بالدينار الجزائري الذي يعطي فكرة مغالطة في تحليل الإحصائيات، لأن الدينار غير ثابت، فهو في انخفاض مستمر.
- ضيق الوقت، لأن الموضوع كبير ومتشعب، يمس جميع مكونات الاقتصاد، مهما تتوسع في الدراسة، تبقى هناك جوانب لم نتطرق لها.

10 هيكل الدراسة

- تتضمن الدراسة فصلين نتطرق فيها إلى أهم محاور الموضوع المناقش وفق ما يلي:
- الفصل الأول: لتوضيح الإطار المفاهيمي للبحث، حيث يقسم إلى مبحثين الأول عبارة عن مفاهيم عامة حول السياسة النقدية، حيث يعرفها، أهدافها ونظرياتها وتطورها التاريخي والاتجاهات الفكرية والاقتصادية للسياسة النقدية أما المبحث الثاني جاء لوضع مفاهيم عامة حول سعر النفط، حيث يحدد مفهوم النفط وسعر النفط، والاسواق النفطية والاطراف المتدخلة وكذا

الأزمات النفطية الكبرى ودور السياسة النقدية ومحددات سعر النفط، الآثار الناجمة عن الطفرات البترولية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط على اعتبار الجزائر دولة مصدرة.

- الفصل الثاني هو فصل دراسة الحالة، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية بالجزائر يقسم هو الآخر إلى مبحثين، الأول يتحدث على تحليل تغيرات اسعار النفط في الفترة 1990-2018، نتطرق فيه إلى تطور تغيرات اسعار النفط وتبعية الجزائر للمحروقات وكذا عوامل تغير أسعار النفط، أما المبحث الثاني هو قراءة في علاقة تغيرات اسعار النفط بالفعالية السياسية النقدية في الجزائر، من خلال انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر، كما سنبين معوقات تنفيذ السياسة النقدية في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة حيث أنه يمثل سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية كما أن دورة يعتبر حيويًا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص لتشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

ونظرا لتعاضد أهمية السياسة النقدية في الاقتصاد الحديث سوف نحاول في هذا الفصل وضع الإطار الصحيح للسياسة النقدية أنه وقع جدال كبير بين المدارس الاقتصادية حول تعريف السياسة النقدية وأهمية النقود في الاقتصاد ككل كما سيتم التطرق إلى أدواتها الكلاسيكية والمستحدثة، المستخدمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمتمثلة أساسا في تحقيق استقرار الأسعار بالدرجة الأولى، كما سيتم التطرق إلى الكتلة النقدية وتقسيماتها حسب درجة السيولة، وشروط التوسع في الكتلة النقدية والمتمثلة في مقابلاتها.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

❖ **المبحث الأول:** ماهية السياسة النقدية

❖ **المبحث الثاني:** اقتصاديات النفط "دراسة نظرية"

المبحث الأول: السياسة النقدية "مفهوم ونظريات".

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية، التجارية وسياسة الأجور للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وهي تعتبر أهم وظائف البنوك المركزية ولمعرفة السياسة النقدية أكثر ومعرفة اتجاهاتها وعلاقاتها بالسياسات الأخرى، ارتأينا تناول المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية "تعريف، الأهداف، أدواتها ونظرياتها"

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن السياسة النقدية:

مرت السياسة النقدية بتطورات هامة انعكست على دور وأهمية السياسة النقدية، وفيما يلي سنوضح أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية وهي كالتالي:

أولاً: المرحلة الأولى: تهدف السياسة النقدية إلى حماية قيمة العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

ثانياً: المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكثرية إثر الأزمة العالمية حيث قللت كثيراً من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاقتصادي، ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك.

ثالثاً: المرحلة الثالثة: وهي التي عاد فيها الاهتمام بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955) حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في العرض النقدي.

رابعاً: المرحلة الرابعة: وهي التي اشتد فيها النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان M.Fridman) الذي آمن هو ومجموعة معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى

النقيض من ذلك يرى المالئون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية، ثم جاء فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي (والتر هتير) الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب¹.

الفرع الثاني: تعاريف السياسة النقدية

هناك العديد من التعاريف للسياسة النقدية ونذكر أهمها:

تعددت التعاريف التي أعطاهها الاقتصاديون لسياسة النقدية حيث:

عرفها Kent بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل"². وتهتم السياسة النقدية بتوفير السيولة اللازمة لسير الحسن للاقتصاد ونموه، مع محافظة على استقرار النقد والعملة،³ كونها سياسة تتعلق بالمعروض من النقود.⁴ أما G.Lbash فقد عرفها علي أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"² وقد عرفها الاقتصادي Einzig بأنها: "تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أم غير نقدية. وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".

كما عرفها George pariener الذي يرى بأنها تمثل: "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية بغية إحداث أثر علي الاقتصاد لضمان استقرار أسعار الصرف".

وتعرف أيضا علي أنها: "الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة علي النقود. علي معدلات الفائدة وعلي شروط القرض. يمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية أو توسعية (سياسة نقود السوق الجيدة)".

¹ خديجة بوهلة، فعالية السياسة النقدية واجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مستغانم، 2018، ص: 07.

² أكرم حداد، مشهور هنلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2005، ص: 183.

³ Garnier Olivier, Capul Jean-Yve, **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales**, édition Hatier, paris, 1994, p: 310.

⁴ Marc Labonte, Gail E. Makinen, **Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions** CRS, repot for congress, Updated April 30, 2008, p:02.

وتعرف في الإسلام: "إنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم شؤون النقد وإدارتها بشرط أن تكون تلك الإجراءات والتدابير متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية".

إذن فالسياسة النقدية هي عبارة عن سيطرة البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفعها وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع، بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية:

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها. ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى.

أولاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

لقد كان الهدف النهائي للسياسة النقدية بداية من تسعينات القرن الماضي يتمثل في الحفاظ على شروط النمو الاقتصادي الأمثل (تضخم منخفض، استخدام كامل) انطلاقاً من عجز النظرية الكنزيرية في تحليلها لحدوث التضخم والبطالة جنباً إلى جنب التي شهدتها النظام الرأسمالي بداية من سبعينات القرن الماضي، غير أنه في وقتنا الحاضر يتركز هدف السياسة النقدية على الاستقرار في مستوى الأسعار بمعنى أن السلطة النقدية هي التي تسعى إلى تحقيق استقرار الأسعار بتحقيق التوازن بين الكتلة النقدية (إجمالي السيولة المحلية) وبين ما يعرضه الجهاز الإنتاجي والحكومة في مختلف قطاعاتها من سلع وخدمات.

إن إلقاء الضوء على تطور أهم المفاهيم النقدية وتحديد مدى تركيز هدف السياسة النقدية في ظل هذه المفاهيم على استقرار الأسعار يكون له دور في تحليلنا هذا، وعموما نجد الأهداف في البلدان العربية تدور حول العناصر التالية¹:

1. تحقيق الاستقرار النقدي
2. ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية.
3. تشجيع النمو الاقتصادي.

¹ عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر، ط01، الجزائر، 2015 ، ص101.

4. المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة.

5. تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية:

تتمثل في الوسائل الكمية والوسائل النوعية (الكيفية) وهي:

أولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية:

تعتمد الأدوات غير المباشرة على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساساً بالمجمعات النقدية. يسمح اللجوء إلى هذه الأساليب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض. ومن أهم الأدوات غير المباشرة نذكر:

أ. **معدل الاحتياطي القانوني:** ويقصد به النسبة التي يقرها البنك المركزي على الودائع البنكية، وتوضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة، وتمثل نسبة الاحتياطي الأدنى لما يجب أن يحتفظ به البنك⁵ التجاري على الدوام من احتياطات نقدية سائلة مقابل ما يلتزم به من ودائع، وقد أعطى القانون للبنوك المركزية أو أكثر تحديداً السلطات النقدية حرية تغيير نسب الاحتياطي حتى تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة، وقد كان الغرض في بداية الأمر من تقدير هذه النسبة ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل هذه التقنية سنة 1913 لتأمين طلبات السحب من المودعين ثم أصبحت فيما بعد وسيلة لمراقبة وتعديل سيولة البنوك،¹ و يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي. ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية.

والاحتياطات القانونية الإجبارية ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان. ففي أوقات الكساد وفي حالة رغبة البنك المركزي توفير حجم أكبر من الائتمان لتشجيع الاستثمار، يقوم بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني، مما يزيد من قدرة البنوك

¹ نبيل حشاد، استقلالية البنك المركزي بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص74.

التجارية على الإقراض. وفي حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل الاحتياطي القانوني، وهذا من شأنه تقليص قدرة البنوك المركزية على منح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب، وبالتالي انخفاض الأسعار، يستخدم معدل الاحتياطي القانوني على نطاق واسع لكونه سهل الإدارة والتطبيق، خاصة إذا كان موحدًا بالنسبة لجميع أنواع الودائع، ولكونه لا يعرقل المنافسة بين البنوك.¹

عند تقييم فعالية سياسة الاحتياطي القانوني نستخلص ما يلي² :

◆ تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع؛ أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرًا لانتشار حالة الكساد، ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض؛

◆ تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات، غير أن هذا الانتقاد يمكن الرد عليه طالما أن الهدف من رفع هذه النسبة هو تقييد حجم الائتمان ولجوء بعض البنوك إلى خفض أصولها يصب في تحقيق الهدف المسطر من السياسة النقدية؛ -

◆ إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات ودرجتها، ولذلك يرى فريدمان أنه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي ثباتًا دائمًا عند مستوى معين، ولكن يقترح البعض الآخر استعمال نسب متغيرة باستمرار لأنها توفر الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية التي تقيها آثار تغير نسبة

¹ عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط2، 2015، ص ص85-86.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية: المفهوم-الاهداف-الادوات "دار الفجر والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص144-145.

الاحتياطي القانوني، إلا أننا نميل إلى تثبيت هذه النسبة حتى تكون البنوك التجارية على علم بها منذ البداية لأخذ احتياطيها وحذرها من بداية النشاط وحتى تكون البنوك والبنك المركزي متعاونة على تنفيذ وإنجاح السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة؛

♦ رغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني من قلة المرونة وضعف فعاليتها إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة.

ب. معدل إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض، ويسمى أيضا سعر البنك، وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة.

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد، وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، ولهذا تلجأ البنوك المركزية عند إرادتها التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية، ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان، ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان¹، ويؤدي تغيير معدلات إعادة الخصم إلى تغيير معدلات الفائدة، الأمر الذي يؤثر على حجم الاستثمار نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدلات الفائدة.

عند تقييم فعالية سياسة إعادة الخصم نستخلص ما يلي²:

فعالية أداة سعر الخصم لا يمكن أن تظهر إلا في غياب مصادر أخرى للسيولة والائتمان من غير البنك المركزي، ففي حالة وجود احتياطات نقدية لدى المشروعات (التمويل الذاتي)، أو أنها تحصلت على قروض أجنبية فالرفع من سعر الخصم لا يكون له تأثير على مقدرة السوق النقدية في تقديم القروض وزيادة حجم الائتمان نظرا للزيادة الحاصلة في عرض النقود، كما أن رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي لا يمكن أن يؤثر على التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 87-88.

² صبحي نادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة، مؤسسة الشباب الجامعة، مصر، 1984، ص 163.

التجارية مادام أن أصحاب المشروعات مستعدة للاقتراض والبنك التجاري يدرك بأن أصحاب المشروعات هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر لخصم، واستمرارهم في الطلب على الائتمان بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، يعود إلى إمكانية تعويض ذلك من خلال رفع الإنتاجية أو أسعار السلع؛ حتى في الفترات التي تشهد انكماشاً والتي يخفض فيها البنك المركزي من سعر الخصم من أجل التوسع في منح القروض فإنه يمكنه أن لا ينجح في ذلك إذا رأى أصحاب المشاريع أن طلب السيولة لا يعود عليهم بعائد كبير، كذلك البنوك لا ترغب كثيراً في الاقتراض من البنك المركزي، وتعتبره الملجأ الأخير للاقتراض، ومن ثم، فإن التغيرات الضئيلة في سعر الخصم قد لا يكون لها تأثير على قروض البنوك وبالتالي القاعدة النقدية.

الجدول رقم (1، 1): معدلات إعادة الخصم في بعض الدول الصناعية لـ 95/94.

الدول	الولايات المتحدة	كندا	اليابان	ألمانيا	فرنسا	إسبانيا	بلجيكا
1994	4.75	7.00	1.75	4.50	9.50	7.38	4.50
1995	5.25	8.00	1.00	4.0	9.50	8.50	4.00

المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط2، 2015، ص 83-84.

من خلال الجدول نلاحظ الدول التي تتميز بمعدل إعادة خصم مرتفع عن الأخرى خلال الفترة 95-49 هي: كندا وفرنسا و إسبانيا تليها الولايات المتحدة وبلجيكا، أم النسبة لليابان فهو جد منخفض، لا بد من الإشارة إلى معدل إعادة الخصم كان يتمتع بفعالية كبيرة في فترة سيادة قاعدة الذهب. ذلك أن وجود عجز في ميزان المدفوعات يترتب عنه انخفاض في حجم الاحتياطات الدولية من الذهب، نتيجة سعي الدولة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الخارج، وهنا يقوم البنك المركزي برفع معدلات إعادة الخصم وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة والتي تقود بدورها إلى انخفاض الأسعار الداخلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات، وهو ما يؤدي إلى توازن في الميزان التجاري، كما يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة إلى زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الدولة وانخفاض التدفقات منها إلى الخارج. وهذا كله يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

ج. عمليات السوق المفتوحة: تعني عمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية و/ أو النقدية بائعاً أو مشترياً الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها، وهذا ما يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة أو ارتفاعها، وتسمح هذه العملية للسلطات النقدية

بتوجيه تطور أسعار الفائدة في الاتجاه الذي يبدو لهم أكثر ملائمة. وقد ظهرت أهمية هذه الأداة بعد 1930 بعد اكتشاف محدودية أداة معدل إعادة الخصم، ويتم الآن استخدامها على نطاق واسع، و يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ف شراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول، أما في حالة شرائها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة الشراء، وتنخفض في حالة البيع اعتباراً أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية، أو للجمهور وبالتالي يقوم البنك المركزي بإصدار شيكات لصالحهم بقيمة الأوراق المالية يتم وضعها في حسابهم لدى البنوك التجارية، في حالة الشراء، أما في حالة البيع فيقوم الجمهور بإصدار الشيكات مسحوبة من حساباتهم في البنوك التجارية لصالح البنك المركزي.¹

عند تقييم فعالية سياسة سوق المفتوحة نستخلص ما يلي:²
تعتبر السوق المفتوحة من أنجح أدوات السياسة النقدية في التأثير على القاعدة النقدية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فالأمر يختلف نظراً لأن نجاح عمليات السوق المفتوحة يتطلب :
وجود سوق متطورة للأوراق المالية أي وجود بورصة؛

الاحتفاظ من جانب البنك المركزي بحيازات كافية من الأوراق المالية بغرض القيام بعمليات السوق المفتوحة. والأسواق المالية في هذه البلدان تتصف بالضيق الشديد أو عدم وجودها أصلاً، لذلك من الصعب القيام بعمليات السوق المفتوحة إلى الحد اللازم للتأثير على احتياطات البنوك التجارية أو على هيكل أسعار الفائدة بدون خلق تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية؛
بالإضافة إلى أن البنوك التجارية في هذه الدول تحتفظ باحتياطات فائضة كبيرة نسبياً، لذا فإن عمليات السوق المفتوحة كوسيلة للتحكم في حجم الائتمان المصرفي تصبح عديمة الجدوى حتى وإن تم تجميد جزء من الاحتياطات الفائضة سيتحتم القيام بمبيعات كبيرة في السوق المفتوحة الأمر الذي سيتضمن انخفاضاً حاداً في أسعار الأوراق المالية.

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 90.

² عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ثانيا: الأدوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهه، وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى، والتي تتمثل في سياسة التأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض وهو ما سنقوم بعرضه في النقطتين التاليتين:

1. سياسة تأطير القرض: هذه السياسة تحدد نمو المصدر الأساسي للنقود بشكل قانوني وهي

القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى بتخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة بفاعلية كبيرة إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم، واستخدم في إنجلترا في أواخر القرن 18 كأداة للسيطرة على الائتمان¹.

يقوم البنك المركزي بسياسة التأطير بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما تتعلق بمعياري أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات، ونظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقت، وهذا يعود إلى ما يلي:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها وإلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي وكذلك لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا.

2. السياسة الانتقائية للقرض: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف

لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال

¹ حرية مقاري ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة أكلي محند اولحاج - البويرة - ، 2015، ص 46.

العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة الإخلال هذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى، وإتباع هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية التي تتطلب موارد مالية كبيرة ؛ ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي هذه السياسة هدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم كما يقوم بتقييد الائتمان نحو القطاعات الأخرى التي كانت سببا في إحداث التضخم¹.

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، فالهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال، هي:².

أ. إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.

ب. وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي.

ج. التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة.

د. هوامش الضمان المطلوبة.

تبدو فعالية هذه السياسة في التأثير على توزيع القروض بين الأنشطة المختلفة، وفي حالة استخدامها إلى جانب سياسة تأطير القرض، لكن لها مجموعة عراقيل تقلص من فعاليتها، هي:³

♦ تشكل عائقا أمام القضاء على التضخم لأنها تدفع إلى زيادة المديونية، ويمكنها تحفيز ارتفاع الأسعار في عدة قطاعات؛

♦ تطرح مشاكل إدارية مهمة، حيث يمكن للمقترضين الأوائل في الفترة الطويلة أن يقوموا بتحويل رؤوس أموالهم من النشاطات ذات الأولوية الكبرى إلى النشاطات الأقل أهمية، والتي لا تقدم لها قروضا، كما يمكن أن يصير المقترضين ذوي الأولوية أنفسهم وسطاء بين البنوك والمقترضين الآخرين في الحصول على القروض.

¹ عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² حورية موقاري، مرجع سابق ذكره، ص 48.

³ حسينة شملول، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 27.

3. الأدوات الأخرى للسياسة النقدية: يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات السابقة الذكر أدوات

أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي وهي:

أ. **الإقناع الأدبي:** تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك وذلك بدعم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا لاحظ البنك المركزي أن ثمة خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكالا مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشروعات معينة وإما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية أو عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي ؛ فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه.¹

ب. **إصدار التوجيهات والتعليمات:** تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، زمن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة.

ج. **الإعلام:** ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسة النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا عن ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويقوم هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات.²

¹ ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الشباب الجامعة، مصر، 2005، ص 40

² حورية موقاري، مرجع سابق ذكره، ص 49.

الفرع الرابع: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

وتتمثل في المتغيرات الاقتصادية التي يمكن للسلطات الوصول إلى الأهداف النهائية وتتميز هذه الأهداف بـ :

- **قابليتها للقياس:** يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضرورياً لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.
 - **القدرة على السيطرة:** يجب أن يكون البنك المركزي قادراً على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط، بذلك يعرف البنك أم السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب.
 - **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي.
- ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطة النقدية نجد: أسعار الفائدة، المجمعات النقدية وسعر الصرف.

أ. **مجاميع الكتلة النقدية:** ونقصد بها عرض النقود كما يطلق عليها بمعناها الودائع ويرمز لها بـ M وهي عدة أنواع:

- M_1 : يعبر عن النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.
- M_2 : يعبر عن M_1 + الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة.
- M_3 : يعبر عن M_2 + الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطلق عليه إجمالي السيولة المحلية¹.

وترتبط M_1 ، M_2 ، M_3 بالقاعدة النقدية وهذا من خلال مضاعف النقود، حيث تشمل القاعدة النقدية على النقود المتداولة والاحتياطات المصرفية، وخلال الثمانينات أصبحت مراقبة المجاميع النقدية هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسع في هذه المجاميع بالانتقال من M_1 إلى M_3 وتحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن فئة كبيرة من الدول تعتمد على M_2 وتهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية.

¹ Rockinger Micheal, **macroéconomie**, édition, paris, 2000, p: 32.

ب. **سعر الصرف:** يرى بعض الاقتصاديين في مرونة أسعار الصرف وسيلة جديدة لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، وذلك عندما تحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملاتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملية التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة، ثم يتناقص الفائض في ميزان مدفوعات تدريجيا ومن ناحية أخرى عندما تحقق الدولة عجز هام في معاملاتها الخارجية فإن الآلية السابقة نفسها تعمل باتجاه معاكس، حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية فينخفض الطلب على هذه العملة، وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملات الأخرى مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم تلاشى هذا العجز تدريجيا. وعليه فإن السلطات النقدية تستهدف سعر الصرف وتؤثر عليه وذلك بتخفيضه أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي أي التحسين في ميزان المدفوعات¹.

المطلب الثاني: الاتجاهات الفكرية الاقتصادية للسياسة النقدية

لفهم أي سياسة اقتصادية ينبغي فهم الفكر الذي يستند إليه، حيث أن هذا الفكر يوضح تأثير هذه السياسة في الاقتصاد وكيف يمكن أن يؤثر عليها، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الفروع التالية: **الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي**

ترتكز النظرية الكمية للنقد على ما جاء به الاقتصاد الفرنسي (ساي) والمعروف بقانون ساي للأسواق (قانون المنافذ) والذي بعلم أن المشروعات بإنتاجها للسلع والخدمات تتحصل على مداخيل في شكل أجور وأرباح وفوائد، يساوي تدفق (قيمة) هذه السلع والخدمات، واستخدام هذا الدخل يولد تدفق للطلب يغذي من جديد عملية الإنتاج. إن الفكر الكلاسيكي الذي كان سائد في القرن 19م اعتمد على مجموعة الأفكار الأساسية وهي:²

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- المنافسة التامة.

¹ بشرى جبار ، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ، حالة الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 07.

² عمار بوزعرور، مرجع سابق ص 135.

- الاستناد النظري على قانون ساي للأسواق (قانون المنافذ) والذي يعني ان كل عرض يخلق طلب عليه.
 - ازدواجية التحليل.
 - استقلالية المتغيرات الحقيقية على المتغيرات النقدية.
 - عرض النقود معطى وليس متغير داخل النموذج.
 - سعر الفائدة تحدد بتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار.
 - التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل، أي يستبعد حدوث بطالة ويؤدي وجود اليد الخفية الى التوازن إذا ما حدث الاختلال.
 - حيادية النقود.
 - الادخار دالة لسعر الفائدة (دالة متزايدة).
 - الاستثمار دالة لسعر الفائدة (دالة متناقصة).
 - عدم خضوع الأفراد للخداع النقدي باعتبار أن سلوكهم محكوم بكميات عينية.
- تعتبر النقاط السابقة أساس الفكر الكلاسيكي والتي أخذت منه النظرية الكمية للنقود وأسس تفسيراتها، وتتطوي النظرية على بعض الفروض، من أهمها:¹
- ♦ إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.
 - ♦ ثبات الحجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.
 - ♦ إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة من كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.
 - ♦ النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة و ليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وبهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).
- تقوم نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود

¹ عبد المطلب عبد الحميد "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 42-43.

العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسبا عكسيا، حيث صاغ (فيشر) في الشكل معادلة $MV=PT$.

- **M**: كمية النقود المتداولة و تشمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية .
- **V**: سرعة تداولها) و هي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى
- **P**: المستوى العام للأسعار .
- **T**: حجم المبادلات.

ولقد توصل فيشر إلى هذه الفرضية لاعتقاده أن الأفراد يطلبون النقود لأداء المعاملات فقط، والطلب على النقود يتحدد بعاملين، العامل الأول وهو مستوى المبادلات المتولدة عن مستوى الدخل النقدي، والعامل الثاني وهو مدى تطور المؤسسات التي تؤثر على الطريقة التي تؤدي بها أفراد المبادلات والتي تحدد سرعة دوران النقود غير انه وجهت عدة انتقادات لهذه المعادلة نتيجة للتطور الحاصل في حجم المبادلات أدى إلى الاعتماد على الدخل (Y) بدلا من T وذلك من طرف الاقتصاديين Pigou و Marshall وأصبحت تعرف بمعادلة كامبردج والتي تسمى بمعادلة الأرصدة النقدية وتعني أن الأفراد يرغبون بالاحتفاظ بنسبة معينة من دخولهم النقدية في شكل أرصدة نقدية، ولهذا ارتكز تحليل كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة وذلك لما يقومون بشرائه من السلع والخدمات والمعاملات وهو ما يطلق عليه عندهم بالتفصيل النقدي.¹

وتوصل اقتصادي كامبردج إلا أن كمية النقود المطلوبة لمبادلة السلع والخدمات وكذلك لحيازة النقود كأصل من الأصول يتناسب طرديا مع الدخل النقدي، ولهذا فقد اعتبر اقتصاديو كامبردج عن دالة الطلب النقدي بالمعادلة التالية: $Md=Ky$

حيث Md هو الطلب على النقود و K التفصيل النقدي أو الرصيد النقدي للمجتمع بسبب أن النقود وسيط التبادل وان النقود هي مخزن لثروة وهو مقدار ثابت: y الدخل النقدي ورغم اختلاف صيغة كامبردج عن صيغة فيشر فإن النتيجة المستخلصة من كليهما متماثلة حيث نجد في كلتا الحالتين إن الأسعار تتغير بنفس تغير في الكمية النقود أو مستوى الدخل كما أن النقود في نظر الكلاسيك تبقى محايدة وما هي إلا وسيلة للتبادل وبالتالي حيادية السياسية النقدية وظل سائدا حتى الأزمة الاقتصادية 1929-1933 والذي عجز عن تفسير هذه الأزمة وإيجاد حلول لها، حيث تحول الاهتمام من دراسة

¹ عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص 136.

التغير بين الأسعار وكمية النقود وأثره على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى أساس تحليل كلي شامل انطلاقاً من الفكر الكينزي.

الفرع الثاني: السياسة النقدية عند كينز

لقد انتقد كينز في كتابه الشهير "النظرية العامة للفائدة والتوظيف والنقود" الذي صدر عام 1936 وجهة نظر الكلاسيكية القائلة بأن سرعة دوران النقود ثابتة وطور نظرية الطلب على النقود، حيث ركز فيها على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة - وهي الإضافة التي قدمها كامبردج، كما ركز على هذا الطلب يتأثر بالعائد الذي يمكن تحقيقه على الأصول الأخرى البديلة التي يمكن حيازتها بدلاً من النقود، وحيث أن كينز اعتبر سعر الفائدة على السندات على أنه مؤشر ينوب على العائد على تلك الأصول الأخرى، فإن كينز ركز على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الطلب على النقود، لقد سميت نظرية كينز في الطلب على النقود بـ "نظرية التفضيل السيولة"

يتميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدي، حيث يعتبر كينز من بين أهم الاقتصاديين الذين أعطوا اهتماماً كبيراً للنقود في النظرية الاقتصادية من البداية، فهو يرفض حيادية النقود في النشاط الاقتصادي، ويستخدم كينز مصطلح الكمية النقدية للدلالة على عرض النقود، وتفضيل السيولة للدلالة على الطلب على النقود، ويقصد بتفضيل السيولة تلك الحوافز التي تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود سائل.¹

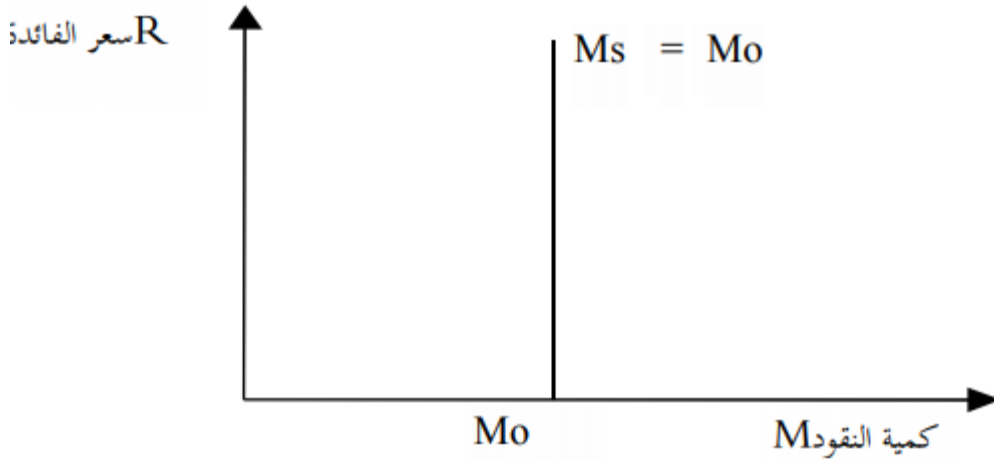
أ. عرض النقود:²

يقصد بها كمية النقد المتداولة في الاقتصاد، وهي تمثل وسائل الدفع المتاحة في المجتمع الاقتصادي وتلقى قبولاً عاماً من كافة أفرادها، وتتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي (الأوراق النقدية والقطع الجزئية) والنقد الكتابي أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك التجارية. كما أن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض أمر تحديد كمية النقود المعروضة بمثابة متغير مستقل يتحدد من خارج النموذج، وبيانياً يعبر عنه بخط رأسي موازي للمحور العمودي الذي يمثل سعر الفائدة.

الشكل رقم (1-1): عرض النقود عند كينز

¹ اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، مصر، 1996، ص 124-125.

² محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي-نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 231.



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005، ص211.

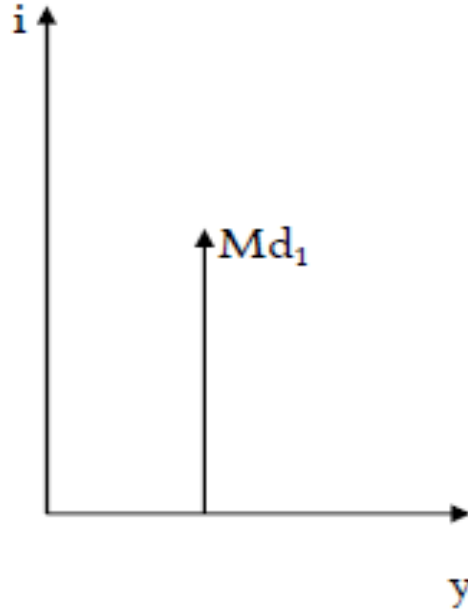
ب. طلب النقود

ولقد طور كينز نظريته الشهيرة بالطلب على النقود و التي تتأثر بسعر الفائدة و التي تدعى " نظرية تفضيل السيولة التي نشرها في كتابه عام 1936 ، حيث تساءل كينز كغيره من المفكرين عن دوافع الطلب على النقود، ووجد أن هذه الدوافع هي المبادلات والاحتياط و المضاربة. كما يلي:¹

1- دافع المبادلات: اعترف كينز بدافع المبادلات كما جاء به الكلاسيك (فيشر) أي استخدام النقود كوسيط للمبادلات اليومية و أن هذا الدافع يتأثر بحجم المبادلات بين الأفراد و أن هذه المبادلات أصلا تتأثر بمستوى الدخل وتشكل جزءا منه، أي أن محدد الطلب على النقود في دافع المبادلات هو $Md_1 = f(y)$ وان هذا الطلب لا يتأثر بسعر الفائدة.

الشكل رقم(1-2) : منحنى دافع الطلب لغرض المبادلات عند كينز

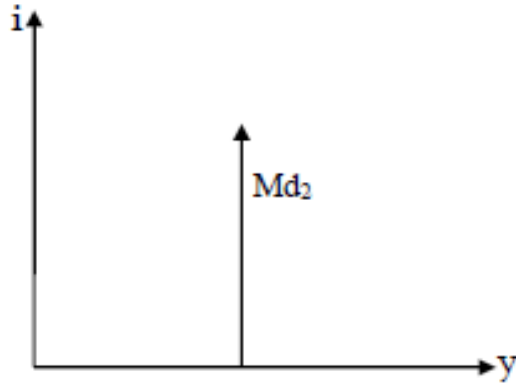
¹ جميلة وجدي، السياسة النقدية واستهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ،جامعة تلمسان، 2016، ص ص34-37.



المصدر: مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، ط5، مصر، 1985، ص297.

2- دافع الاحتياط: اعترف أيضا كينز بدافع الاحتياط كما جاء به الكلاسيك (كامبريدج) أي أن الأفراد يحتفظون بالنقد كاحتياط للحاجات غير المتوقعة، وأن حجم كمية النقود المحتفظ بها كاحتياطي تتأثر بحجم المبادلات المتوقعة أن يجريها الأفراد بالمستقبل، وان هذه المبادلات تتأثر أصلا بالدخل و أيضا لا يتأثر هذا الطلب بسعر الفائدة، وبالتالي تصبح دالة الطلب على النقود لغاية الاحتياط هو الدخل $Md2 = f(y)$.

الشكل رقم (1-3): منحني دافع الطلب لغرض الاحتياط عند كينز



المصدر: أكرم حداد، "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونشري"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 108.

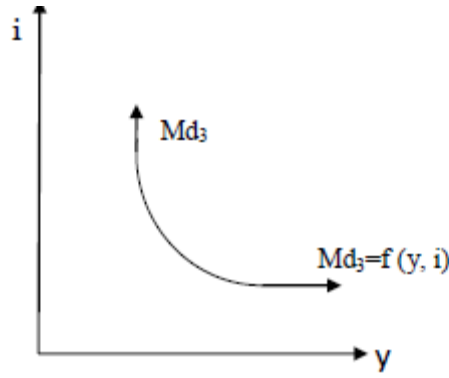
3- دافع المضاربة: لقد آمن كينز بوظيفة النقود كمستودع للقيمة، وإن الأفراد يحتفظون بالنقود لذاتها (لتحقيق ثروة منها) ، وإن ذلك يتأثر أساسا بحجم الدخل. و لقد قسم كينز الموجودات إلى نقود وسندات ، وبالتالي الذي يحدد احتفاظي بالنقود أو يحدد احتفاظي بالسندات هو سعر الفائدة فهناك ثلاث أسعار للفائدة و هي:

- سعر الفائدة على السند و هو ثابت (لا يتغير حاليا أو مستقبليا).
- سعر الفائدة السوقي السائد حاليا (سعر الفائدة البنكية).
- سعر الفائدة التوازني (هو المتوقع في المستقبل).
- وسعر الفائدة المتوقع هو المعيار في تحديد الطلب.

حيث نقارن بين الأسعار الثلاث:

- ❖ فإذا كان سعر الفائدة المتوقع سيرتفع فمعنى ذلك أن سعر الفائدة الحالي منخفض وأن أسعار السندات مرتفعة، لذلك احتفظ بالنقد.
- ❖ أما إذا كان المتوقع سينخفض، فمعنى ذلك أن الحالي مرتفع وأن أسعار السندات منخفضة لذلك احتفظ بالسندات (فالسند لأنه موجود) أصل يشتري عندما ينخفض سعره في السوق وذلك عندما يكون سعر الفائدة مرتفع والمتوقع منخفض).
- ❖ أما إذا كان سعر الفائدة المتوقع هو الأعلى، أي أن سعر الفائدة السائد و سعر الفائدة على السلع منخفض، معنى ذلك أن سعر السند الحالي مرتفع وبالتالي احتفظ بالنقد. أي أن دالة الطلب في دافع المضاربة هي سعر الفائدة والدخل.

الشكل رقم (1-4): منحنى دافع الطلب لغرض المضاربة عند كينز



المصدر: أكرم حداد، "النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري"، دار وائل للنشر و التوزيع
عمان، 2005، ص 109.

وتصبح دالة الطلب على النقود بالدوافع الثلاث كالتالي:

$$Md1 = f(y) \quad \checkmark \text{ لغايات المبادلات}$$

$$Md2 = f(y) \quad \checkmark \text{ لغايات الاحتياط}$$

$$Md3 = f(y, i) \quad \checkmark \text{ لغايات المضاربة}$$

وبتجميع هذه الدوافع في دالة واحدة تصبح المعادلة كالتالي:

$$Md = f(i, y)$$

الفرع الثالث: السياسة النقدية عند النقوديين

إن الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة و أخرى و التي يتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة و لكن دون المساس بأسس هذا النظام، فالنظرية الكلاسيكية التي انهارت عندما عجزت عن السيطرة على أزمة الكساد الكبير 1929، ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت مناسبة لمعالجة جذور الأزمة لذلك أصبحت أفكار كينز بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، إلا أنه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في معاشية التضخم مع الركود جنبا إلى جنب ، و عليه إذا لابد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة و توجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين التحليلين الكلاسيكي و الكينزي، لكن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات. دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين للعودة إلى التي يتزعمها التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمى مدرسة شيكاغو الاقتصاد الأمريكي **ملتون فريدمان** ، والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات.¹

¹ لونيس إكن، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم
اقتصادية تخصص نقود والبنوك، جامعة الجزائر 2011، ص 30-31.

- من أهم الأفكار التي جاءت بها نظرية كمية النقود (مدرسة شيكاغو) والتي تسمى بالنقوديين: ¹
- الحرية الاقتصادية وحصر دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
 - دالة الطلب على النقود ثابتة، أما دالة عرض النقود فهي متغيرة باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود.
 - التشكيك في السياسة المالية والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار وذلك بالتأثير في السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة دون حدوث تضخم.
 - يعتبر التضخم ظاهرة نقدية يجد مصدره في نمو كتلة النقود أكبر من نمو الإنتاج وهذا ما هو إلا تأكيد للنظرية الكمية للنقود، غير أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار هي علاقة سببية وليست علاقة تناسبية.
 - وجود معدل طبيعي للبطالة.
- 1- عرض النقود: لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الأسعار تختلف في المدى القصير عنه في المدى الطويل حيث يمارس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي: ²
- ♦ **الحالة الأولى:** إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد، وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجز عنه زيادة في الإنتاج و التشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة، والحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار (ارتفاع المستوى العام للأسعار).

¹ عمار بوزعور، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² سمير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية "دار النهضة العربية القاهرة، 2000، ص 181.

♦ أما الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليص كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات، مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في السيولة فإنه يخفض من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل الوطني النقطة حيث تسترد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

2- الطلب على النقود¹

لقد حدد فريدمان الطلب على النقود انطلاقا من نفس السؤال الذي سبقه إليه اقتصاديو كمبرج وكينز وهو لماذا يختار الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية، وللإجابة على هذا السؤال وبدلا من الاعتماد على الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى والتي تعتمد أولا على الموارد المتاحة للمستثمر والتي تتمثل عادة بالثروة الفردية، وثانيا على العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى.

وعلى هذا الأساس حدد فريدمان دالة الطلب على النقود بصفقتها أصل من الأصول المالية:

$$M/P = f(Y, r_1 - r_0, r_2 - r_0, n - r_0) \dots \text{حيث:}$$

- يمثل M/P الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، ويشبه ذلك الطلب الكينزي على النقود والذي هو عبارة عن كمية النقود الإسمية M مقسومة على المستوى العام للأسعار P .
- يمثل y الدخل الدائم، وقد استخدم فريدمان فكرة الدخل الدائم للنيابة عن الثروة الفردية التي تتغير أو تتراكم من خلال التغيرات التي تحصل في الدخل، ويرتبط
- الدخل على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.
- حدد فريدمان الأصول المالية بثلاثة فقط وهي النقود والسندات والأسهم حيث r_0 يمثل العائد المتوقع على النقود والذي يعتبر كسعر الفائدة (i) ، مقارنة r_1 ويمثل العائد المتوقع على السندات، r_2 ويمثل العائد المتوقع على الأسهم، ويعتمد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية على العائد المتوقع من السندات والأسهم مقارنة بالعائد على النقود (الفرق بين العائدين) ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع هذين المتغيرين فكلما زاد العائد على السندات أو الأسهم مقارنة بالعائد على النقود زادت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية فينخفض الطلب عليها.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 101-143.

- يمثل $(n-r_0)$ العائد المتوقع على السلع أو الموجودات غير البشرية كعقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الإنتاجية مقارنة بالنقد حيث (n) يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخيم المتوقع، والذي يعتبر إيرادا ماليا مقارنة بالعائد على النقود، ويكون تأثيرها على الطلب على النقود عكسيا، فعندما يرتفع معدل التضخيم المتوقع فهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود، فينخفض الطلب على النقود ويزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق إيراد عالي عند ارتفاع أسعارها.
- أضاف فريدمان متغيرا آخر لدالة الطلب على النقود ويمثل نسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية أو غي البشرية، فكلما ازدادت نسبة الثروة البشرية من خلال تراكم رأس المال البشري ويكون والعمل هو المصدر الرئيسي للدخل، تزداد الحاجة للاحتفاظ بأرصدة نقدية أكبر نظرا لعدم وجود ثروة مالية يمكن تحويلها الى عند الحاجة. غير أن هذا العنصر لم يعطه أهمية كبيرة وبالتالي لم يظهر في المعادلة.
- لقد أعطى النقديون أهمية اكبر لعرض النقود في تحليلهم للسياسة النقدية، على الرغم ما قدموه من إسهامات في الطلب على النقود، حيث يعتبرون عرض النقود لابد وان يتمشى مع معدل النمو الاقتصادي، وهنا يبرز دور السلطات النقدية في رقابتها على كمية النقود والعمل على نموه بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد، باعتبارها العامل المحدد للنشاط الاقتصادي، لذلك يرى النقديون أن السياسة النقدية السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتمشى مع معدل النمو، حيث يرجعون سبب التضخم إلى نمو كمية النقود بصفة اكبر من نمو الناتج الداخلي الخام (le BIP).

الفرع الرابع: المدرسة الكلاسيكية الجديدة (التوقعات الرشيدة)

ومن أهم روادها لوкас Reluquas، وبارو Barro، سارجو Sargent، ولاس Wallace، حيث ترى هذه المدرسة تقليص إمكانية تأثير السياسة النقدية، فليس لهذه السياسة أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ فهي تؤثر على المستوى العام للأسعار، وترجع هذه المدرسة عدم فعالية السياسة النقدية لعقلانية بتوقعات الأعوان الاقتصاديين، وهي ما تعرف بنظرية التوقعات الرشيدة، يمكن إعطاء مفهوم لنظرية التوقعات الرشيدة، على أن الأعوان أو العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، فوفرة المعلومات لكل الأعوان عن هيكل الاقتصاد تمكنهم من الحصول على معدلات تضخم سليمة وبالتالي فهم لا ينتظرون ارتفاع الأسعار

للمطالبة برفع معدلات الأجور بل يتوقعون مسبقاً نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناءً على هذه التوقعات، كما تنص النظرية على أن السعر المتوقع لأية فترة، هو عبارة عن توقع للسعر معتمداً على كل المعلومات الموجودة والمتوفرة عند التوقع، والفرق بين مستوى الأسعار الحقيقي ومستوى الأسعار المتوقع هو الخطأ العشوائي الذي يكون توقعه المتوسط معدوماً¹.

من أهم فرضيات و مبادئ المدرسة الكلاسيكية الجديدة: بالإضافة إلى الفرضيات التي أخذت من التحليل النقدي يستند الفكر الكلاسيكي الجديد على مبادئ أساسية متمثلة فيما يأتي:²

◆ حيادية النقود فالتغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على القطاع الحقيقي؛

◆ وجود معلومات كافية عن حالة الاقتصاد لاسيما على المعلومات الحالية لوضع توقعاته ومعلومات عن معدلات تضخم سليمة، يستعمل هذا العون هذه المعلومات لتحقيق الرشادة؛

◆ التوازن الدائم للسوق ويرجع ذلك إلى مرونة الأجور والأسعار، وكون فترات الانكماش تتجه لان تكون قصيرة وضعيفة؛

◆ السياسة الاقتصادية لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكون غير فعالة، ففي ظل هذه التوقعات يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة الاقتصادية وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أية فعالية؛

◆ المنافسة الحرة و الكاملة في الأسواق النقدية وسوق العمل وسوق السلع والخدمات،

◆ لا توجد مفاضلة بين التضخم والبطالة سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة.

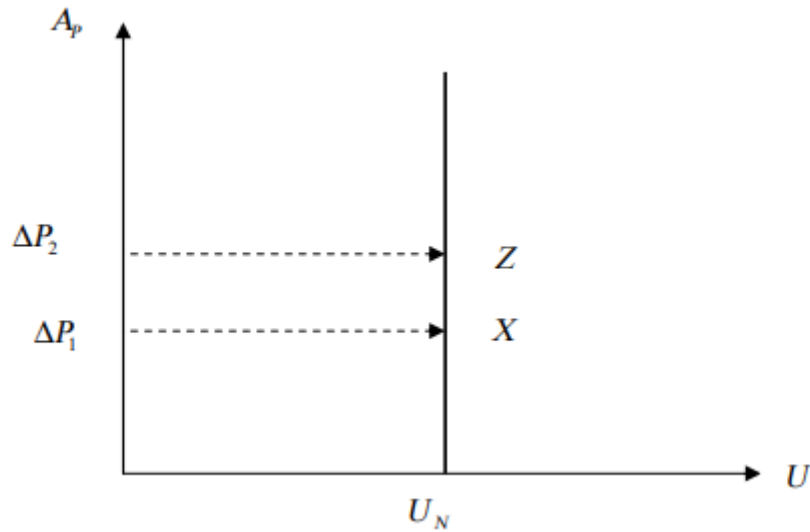
ترجع فعالية السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية الجديدة إلى مصداقية السلطات النقدية و يقصد بها تلك العلاقة التي تكمن بين العملاء الاقتصاديين والسلطات النقدية، أي مدى التعاون بين العملاء والقائمون على هذه السياسة، ويكمن تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة في تقليص إمكانية تأثير السياسة النقدية، فهذه الأخيرة لا تؤثر إلا على المستوى العام للأسعار (حيادية النقود) وليس لها أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ، فوفقاً لنظرية التوقعات العقلانية يمكن لسياسة التخفيض من حدة التضخم أن تتم بسرعة ودون تكاليف شرط أن يثق الأعوان الاقتصاديون في نجاعتها؛ إذا توقع

¹ عبد الصمد سعودي، محاضرات الاقتصاد النقدي واسواق راس المال، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2016، ص32.

² Jean –François Gaux, *Economie Monétaire et financière, théorie*, Institutions politiques, Paris, 1998, p 213-215.

الأعوان لجوء السلطات النقدية إلى سياسة إنعاش في حالة كساد فإنهم يتوقعون نتائج ذلك على المستوى العام للأسعار (تضخم) أي بسبب نمو الكتلة النقدية، لذلك تقوم المؤسسات بتأجيل زيادة الإنتاج ويسرع الأفراد في مشترياتهم ويطلب العمال رفع أجورهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية وتؤدي زيادة الأجور إلى زيادة البطالة، فإذا قامت السلطات النقدية باللجوء إلى سياسة توسع نقدي للقضاء على البطالة فإنها تؤدي إلى تعميم ظاهرة التضخم¹.

الشكل رقم (1-5): منحنى فليبس عند الكلاسيكيين الجدد



Source: Jean –François Gaux , **Economie Monétaire et financière, théorie**, Institutions politiques, Paris, 1998, p 112.

نلاحظ من خلال المنحنى، معدل البطالة يبقى عند مستواه الطبيعي U_N مهما تغير معدل التضخم من X من Y ن ولا يهتم الكلاسيك الجدد بالتضخم الفائض من تغير P_1 التغير P_2 ، حسب نظرية التوقعات العقلانية، وأن الأعوان الاقتصاديين لا يخضعون للخداع النقدي، ومنه سياستي التعديل الظرفي النقدية والمالية ليستا كاملتي الفعالية.

هاجمت هذه المدرسة المبادئ التي قامت عليها المدرسة الكينزية كما اهتمت بجانب التوقعات التي يكونها الأفراد حول المتغيرات الاقتصادية وتأثير ذلك على الاقتصاد.

المبحث الثاني: اقتصاديات النفط ... "دراسة نظرية":

¹ عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص33.

يعتبر النفط مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية. وقد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة، والتي من أبرزها أزمة 1986 التي انخفض فيها سعر النفط إلى حدود النصف أعقبها أزمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10 دولارات، وخلال السنوات القليلة الماضية (2000-2006) تعددت أسعار النفط سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للنفط بتحقيق طفرة نفطية، لكن عاد الانخفاض منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

المطلب الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه "سياسة ومراحل تسعير النفط"

بالرغم ما تشهده موارد الطاقة البديلة من تطورات إلا أن البترول لا يزال عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة في قطاع النقل وكذلك النمو الذي تشهده الدول الناشئة فقام من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة.

الفرع الأول : ماهية النفط

أولاً: تعاريف: هناك تعريفين للنفط أو البترول تعريف اصطلاحي وآخر اقتصادي:

- **التعريف الاصطلاحي:** "كلمة لاتينية تعني زيت الصخر أي petro oléum فكلما petro تعني صخر و oléum زيت أي زيت الصخر وله اسم دارج الذهب الأسود"¹.
- **التعريف الاقتصادي:** البترول سلعة اقتصادية تباع وتشتري في الأسواق المحلية والدولية بأسعار تتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب، فالبترول سلعة نادرة قابلة للإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتخزين².

ثانياً: مكونات النفط: يتكون زيت النفط من خليط من الكربونات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في البحار ومساحات مائية وقد

¹ بوسنة زكية، إنعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2018، ص 9.

² هوارية بوخشبة، شهناز دلاس، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد مالية دولية، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، 2017، ص 2.

ظهرت هذه المواد تحت طبقات الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ودرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزلت الأكسجين والأزوت من خلال هذه المواد¹. التقدم المستمر وتطور الآليات تمكن الإنسان من التأكد والتعرف على التكوين الكيماوي الدقيق لهذه الموارد ونسبه:

- الكربون: (84-87)% - الهيدروجين: (11-14)% - الكبريت: (0.4-0.5)%
- النتروجين: (0.1-0.2)% - الأكسجين: (0.1-0.2)%²

جدول رقم (1، 2): تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية

البلدان	التواريخ	البلدان	التواريخ
الولايات المتحدة الأمريكية	1859	مصر	1911
مملكة رومانيا	1857	العراق	1937
كندا	1858	الكويت	1983
القوقاز (القيصرية)	1873	المغرب	1943
البيرو	1869	الجزائر	1956
إيران	1908	ليبيا	1959

المصدر: عبد المالك مبراني ، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة تحليلية استشرافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 04.

ثالثا: تاريخ البترول الاقتصادي:

ارتبطت المنطقة العربية في تمويلها المالي على الثروة البترولية لعدة قرون سابقة على الميلاد فأول من عرف استخدامات البترول قدماء المصريين في عمليات التحنيط ووردت إشارات في الكتب السماوية تشير إلى وجود البترول فقد ذكر سيدنا نوح عندما بنى سفينته دهنها بالقار حتى لا ينفذ إليها الماء وورد في العهد القديم أن هناك نزارات كبيرة للنفط.

وقد تحدث المؤرخ (هيروديت) عام 450 قبل الميلاد عن البترول بقوله: "توجد في جزيرة زانتي بئر تنتج ثلاث مواد هي الأسفلت والملح والزيت".

وكان قدماء الهنود يستخدمون الزيت الذي يضخ من العيون الأرضية في إجراء الطقوس الدينية وفي أغراض الزينة وكانت ينابيع الزيت تنتشر على ساحل الخليج من تامبيكو إلى تاباسكو واكتشف

¹ زكية بوسنة، مرجع سابق، ص ص 9-10.

² هوارية بوخشبة، شهيناز دلاس، مرجع سابق، ص ص 3-4.

الأسبان أن هذه المادة ملائمة لقلطة مراكبهم، واقتصر استخدام البترول في بادئ الأمر على استعماله في المواد الطبية والإضاءة وإجراء الطقوس الدينية.

وأشادت عظمة قرطاجة في التجارة نتيجة استخدام مادة البيتوم في منشآتهم البحرية وسيطرتهم على تجارة البحر المتوسط وتفوقهم البحري حتى اكتشف الرومان طريقة لإدخال القطع الخشبية بعضها ببعض في بناء سفنهم وأدى البيتوم الذي كان سببا في عظمتهم إلى سهولة حرق أسطولها بواسطة سييون الإفريقي، ويرتبط العصر البترولي باستخدام الزيت في الإضاءة والذي يعتمد على زيت الحوت ذي التكلفة المرتفعة مما أدى إلى البحث عن مصادر بديلة لاستخدامها في الإضاءة، وفي سنة 1847 قام (ينج الإنجليزي) بتجارب لتقطير البترول من الفحم ونجح في ذلك وتوصل فريق من العلماء الألمان إلى اختراع مصباح البرافين وهذا أول حدث في تاريخ الصناعة البترولية وساعدت الثورة الصناعية في إنجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر على زيادة الطلب من زيوت التشحيم¹.

وبالإضافة لذلك أجريت الأبحاث والدراسات العديدة بالولايات المتحدة حول استخدام البترول لأغراض تجارية وأنشئ أول معمل لتكرير البترول الخام بمدينة تبسرج. وكانت الكميات المنخفضة في بادئ الأمر لا تفي بحاجات الاستهلاك نتيجة زيادة الطلب على زيوت الإضاءة والتشحيم، وتوصلت الأبحاث عن تقجر الزيت من باطن الأرض لأول مرة بعد أن كان استخراج قاصرا على الآبار السطحية عام 1859 وفي عام 1860 بلغ عدد الآبار التي حفرت بالولايات المتحدة 84 بئرا أنتجت حوالي 75 طن من البترول الخام، وأخذت صناعة البترول منذ ذلك التاريخ في الانتشار خاصة في بلدان أوروبا الصناعية نتيجة الثورة الصناعية التي اقتضت تحقيق ما يلي:

- توفير وسائل النقل سواء بالناقلات أو خطوط الأنابيب التي تؤدي إلى تخفيض حجم النفقات الكلية لاستخراج البترول مما ترتب عليه اتساع أسواق الاستهلاك وزيادة نسبة الأرباح على الأموال الموظفة بصناعة البترول.
- زيادة نسبة الاستثمارات في مجال الصناعة البترولية.
- ارتفاع معدل الطلب العالمي على المنتجات البترولية وذلك نتيجة التوسع الصناعي والتقدم الاقتصادي.

¹ يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، ط 01، 2008، ص 421-423.

- وساعد أيضا على ارتفاع معدل الطلب البترولي اختراع المحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يدار بالبنزين وظهرت سيارة تدار بالمحرك لأول مرة عام 1895 كما استخدم المازوت في تسيير البواخر عام 1897.

وفي بداية عام 1920 استخدم البترول في تسيير الآلات والصناعات الثقيلة، ونظرا لتعدد المراحل المختلفة المرتبطة بإنتاج البترول من بحث وتنقيب وإنتاج حتى مرحلة التسويق تشكل كل مرحلة من تلك المراحل وحدة إنتاجية متكاملة تشمل استثمارا كاملا للإيرادات والثروات البترولية مما يترتب عليه رواج اقتصاديا للبلدان المستهلكة والمنتجة وقيام مصلحة متوازنة بين الإنتاج والاستهلاك الذي تستلزمه ضرورات التنمية الاقتصادية¹.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر النفط

قبل التطرق للعوامل المؤثرة في سعر النفط يستلزم وضع بعض التعريفات لسعر النفط وأنواعه، يحتل سعر النفط مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق يمكن تعريفه:

أولاً: مفهوم سعر النفط:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو لا، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة بذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود².

ثانياً: أهمية البترول في الاقتصاد:

1. أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي: إن أهمية البترول الاقتصادية تتجسد في العناصر الآتية:

أ. النفط كمصدر رئيسي للطاقة: تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال الدمان وفرانكل

عاملا جديدا في عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل ورأس المال والتنظيم، فكلما لفائدة من

رأس المال دون عمل، فذلك لفائدة من دون طاقة، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر

والأسهل والأفضل، وترجع أهمية إلى المزايا التي يتمتع بها:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقي معروف حتى العقد

الأول من القرن الواحد والعشرون.

- تكلفة إنتاج البترول أقل من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية.

¹ يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص ص 424-425.

² هوارية بوخشبة، شهباز دلاس، مرجع سابق، ص ص 19-20.

- البترول مصدر العديد من المنتجات الأخرى (المشتقات البترولية).
- ب. البترول مادة أساسية في الصناعة: يعتبر البترول الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك آلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، والأنشطة التي تعتمد على المنتجات البترولية في الصناعات البتروكيمياوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية).
- ج. البترول مصدر للإيرادات المالي: تتجسم هذه الأهمية في اقتصاديات البلدان المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني والتراكم الرأس مالي، وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتحصيل الإيرادات المالية المختلفة يكون سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كأرباح الضرائب، أو ضرائب على الاستهلاك بنسبة للدول المستهلكة¹.
- د. البترول سلعة رئيسية للتبادل التجاري: يعتبر البترول ومشتقاته سلعة تجارية لها دور فعال في تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري سواء كان على النطاق الدولي أو المحلي، لأن البترول ومشتقاته يتم تداوله في كل دول العالم، حيث تكون السلعة الرئيسية في الصادرات البلدان المنتجة والمصدر الأول في ميزان مدفوعاتها².

2. أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي:

- يتمثل دور البترول على الصعيد الاجتماعي من خلال المظاهر الآتية:
- أ. دور البترول في قطاع المواصلات: يعتبر النفط بمثابة المحرك الرئيسي للنقل الحديث، حيث يستحوذ هذا الأخير على الحصة الأكبر الاستهلاك العالمي للنفط، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط مطابقة لضرورة لعملها مثل: البنزين، المازوت والديزل، والكروزين.
- ب. دور المشتقات البترولية في الحياة اليومية: تتنوع الاستعمالات المشتقات النفطية في الحياة اليومية مثل : البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

¹ كوتر بركات ، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة (1986-2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم التسيير، تخصص: مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2017، ص27.

² هوارية بوخشبة ، شهنواز دلاس ، مرجع سبق ذكره، ص7.

3. أهمية البترول على الصعيد السياسي:

إن مسألة الفصل بين السياسة والنفط أمر لا يمكن تصوّره على الإطلاق فالنفط أصبح مادة إستراتيجية وسياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية تجارية، حيث وبهذا الصدد يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه النفط والعلاقات الدولية: " مازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير النقاش في الميادين السياسية أكثر مما يثيره في الميادين الاقتصادية، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى، وليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة".

4. أهمية البترول على الصعيد العسكري:

يعادل الطلب العالمي من النفط ذو الطبيعة العسكرية حوالي 5% من الاستهلاك العالمي ويزداد في حالة الحروب، ويضلل الوقود النفاث من الكيوسين أهم المشتقات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر لوقود مختلف آليات الحرب الميكانيكية، كما أن من بين أبرز الأسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط¹.

ثالثاً: أنواع سعر النفط:

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنحاول الإشارة إلى أنواع مختلفة لأسعار النفط فيما يلي:

1. السعر المعلن: إن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل

تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب ضرائب الدول المنتجة للنفط².

2. السعر الحقيقي: ظهرت الأسعار الفعلية منذ أواخر الخمسينات عندما انخفضت الأسعار المعلنة

وهو يعبر عن سعر الشراء الحقيقي وقد يكون الشراء المتفق عليه بين الطرفين المنصوص عليه في العقد.

3. السعر المرجعي أو سعر الإشارة: ظهر هذا النوع في فترة الستينات بعد ظهور الأسعار الحقيقية

إلى جانب الأسعار المعلنة وهو سعر المتوسط بين السعر المعلن والحقيقي وبحسب على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات.

¹ هوارية بوخشبة ، شهيناز دلاس ، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² كوثر بركات ، مرجع سبق ذكره، ص30.

4. **سعر الكلفة الضريبية:** أخذت بهذا السعر الشركات النفطية العاملة على الأراضي النفطية، حيث تقوم باستخراج النفط ومن ثم شراءه منها بسعر يعادل الكلفة الانتاجية مضاف إليها عائد الحكومة والمتمثل في الضريبة على الدخل فهو يعتبر السعر الذي تتحرك به قيمة الأسعار الأخرى في السوق النفطية¹.

5. **الأسعار الفورية:** يقصد بالسعر الفوري هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوراً وفي السوق الحرة وهذا السعر معبراً أو مجسداً لقيمة السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري بصورة فورية².

6. **السعر المستقبلي:** هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك³.

رابعاً: محددات أسعار البترول:

لا تزال العوامل المؤثرة في الأسعار تعمل بصورة طبيعية في تجارة النفط بالرغم من محاولة الشركات النفطية الكبرى ومن ورائها الدول المساندة لها، لتسخير تلك العوامل لصالحها، ونجاحها أحياناً فكانت ولا تزال التذبذبات في مستوى الأسعار تظهر بشكل مستمر متحدياً أحياناً العوامل المؤثرة نفسها، وتتلخص أهم هذه العوامل في:

1. الطلب البترولي:

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة على أسعار البترول فنلاحظ أن التوقعات التي تبين لمعرفة الأسعار المستقبلية للبترول تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل، ونشير إلى أن الطلب الدولي البترولي يختلف عن طلب أي سلعة وذلك نظراً لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع.

¹ رمضان بن لوكيل ، رزق قطوش ، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية، جامعة الجزائر 03 - الجزائر، 2017، ص 179.

² تقوى حسناوي، عبد العزيز احمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة احصائية للفترة 1986 - 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص 38.

³ زكية بوسنة ، مرجع سابق، ص 13.

- أ. مفهوم الطلب البترولي: الطلب النفطي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة¹.
- ب. العوامل المؤثرة على الطلب البترولي: الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي كالاتي:
- النمو الاقتصادي: يعد أهم عامل مؤثر في الطلب النفطي ويرتبط به ارتباطا وثيقا وفق علاقة طردية، فبلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية، ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي للنفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها الجغرافية، والتي تزيد من طلبها على البترول، وهناك أيضا الأسواق الجديدة متمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الآسيوية والصين، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط².
 - المناخ: يلعب المناخ دورا مهما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على البترول في فصل الشتاء، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية التي تدفع العائلات على استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبينزين ويرتفع استهلاك البترول في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.
 - سعر النفط الخام: سعر النفط الخام يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي للسلعة البترولية، سواء كانت خاما أو منتجات بترولية، والعلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر البترول يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط إلا أن هناك اختلافا في قاعدة تحديد سعر النفط، حيث تحاول الدول المنتجة له أن

¹ رزق قطوش، رمضان بن لوكيل ، مرجع سبق ذكره، ص 183.

² هوارية بوخشبة، شهنواز دلاس ، مرجع سبق ذكره، ص 22.

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية قاعدة تحديد سعره تختلف تحديد أسعار بقية السلع، نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة البترولية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل، بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعة عادية يحدد سعرها قانون العرض والطلب الذي بإمكانه التأثير عليه حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصادياتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليه¹.

- **النمو السكاني ومتوسط دخل الفرد:** هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب، وتأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عاملا ثانويا، وإن تأثيره نسبيا بحسب تكامله مع بقية العوامل وبالأخص مع عامل مستوى التطور الاقتصادي والصناعي، كما أن الطلب على الطاقة يتناسب طرديا مع ارتفاع متوسط دخل الفرد، وهذا ما يعني من الناحية الأخرى نمو الناتج القومي الأمر الذي تنعكس آثاره على مزيد من الطلب على الطاقة لأغراض تطور المجتمع².

2. **العرض البترولي:** يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية.

أ. **مفهوم العرض البترولي:** يتحدد عرض النفط بالكميات المتاحة من السلعة في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فردا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلع بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. إن المعنى الاقتصادي لعرض النفط هو عبارة عن الكمية أو الكميات النفطية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم³.

¹ هوارية بوخشبة، شيناز دلاس ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² أشرف باهي ، رضا موسى، أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة قياسية لإختبار المرض الهولندي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم اقتصادية، تخصص: نقود ومالية ، جامعة العربي التبسي - تبسة ، 2016، ص 38.

³ أشرف باهي ، رضا موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص34-35.

ب. **العوامل المؤثرة على العرض البترولي:** توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:

- **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية¹.
- **الطلب البترولي:** يعتبر الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي، باعتبار أن الطلب يخلق العرض، فإذا زاد الطلب على البترول وباستمرار وبنسب متتابة فإنه هذا يشجع على الزيادة في الإنتاج البترولي لتلبية الطلب، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من البترول، إذن العلاقة بين هاذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر.
- **سعر مصادر الطاقة البديلة:** يعد مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر البترول، وإمكانية إحلالها محل البترول في المدى الطويل عاملا مؤثرا على عرض البترول، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة².
- **السعر النفطي:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.
- **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط³.

¹ تقوى حسناوي ، عبد العزيز اجمد شاوش، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² هوارية بوخشبة ، شهيناز دلاس ، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

³ تقوى حسناوي ، عبد العزيز اجمد شاوش، مرجع سبق ذكره، ص 40.

- **تكلفة الإنتاج:** تعتبر تكلفة الإنتاج من العوامل المؤثرة على العرض البترولي لأنه كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه وذلك لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية لأن تكاليف استخراجها وتكرارها أقل بكثير من غيره، وفي نفس الوقت يقل الطلب على النفط المستخرج من الصخر الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جداً ولا يميل المنتجون للاستثمار فيه¹.

ثالثاً: سياسة تسعير النفط:

إن عملية تسعير النفط ليست سهلة فهي تخضع لعدة معايير وعمليات معقدة إضافة على ذلك الأوضاع الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يومياً في وسائل الإعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع لا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي للنفط المتعاقد عليه سلفاً، ويقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط وهي: "نايمكس ووست تكساس" في الأسواق الأمريكية، "برنت" لأوروبا، "عمان أو دبي" لأسواق شرق آسيا وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط².

النفط عادة ما يسعر في ثلاثة مواقع لخمس أنواع من النفط في سبيل المثال:

- يسعر العربي الثقيل في السوق الأمريكية بناقص 7 إلى 10 دولارات للبرميل عن سعر نايمكس أو وست تكساس.
 - يسعر في سوق أوروبا بناقص 5 إلى 7 دولارات للبرميل عن سعر برنت.
 - يسعر في سوق شرق آسيا بناقص 2 إلى 4 دولارات للبرميل.
- ويتم تغيير الأسعار حسب العقود ووفقاً لظروف السوق النفطية.

الفرع الثالث: مراحل تسعير النفط:

جاء تطور تسعير البترول فتحيده متأثر بنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي:

¹ هوارية بوخشبة ، شهيناز دلاس ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² زكية بوسنة ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

1. مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1929 - 1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:

أ. **مرحلة نقطة الأساس الواحدة:** فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة منقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي: سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ب. **مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:** بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة خليج العرب بإضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خام خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

ج. **مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:** وصار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي: سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمينغستر بانجلترا¹.

2. مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل انحصار الاحتكاري (1950-1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:

أ. **قاعدة صافي المحقق:** وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

ب. **قاعدة سعر الإشارة:** خلال هذه الفترة أصبحت منظمة "الأبيكو" الشركات البترولية الاحتكارية تحدد السعر.

ج. **قاعدة السعر الرسمي:** شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها ترفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

3. مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980 - حاليا):

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات¹.

¹ تقوى حسناوي، عبد العزيز احمد شاوش، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المطلب الثاني: الأسواق النفطية والأطراف المتداخلة

تعد الأسواق الاقتصادية مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، لذلك من الضروري التفصيل في السوق النفطية وخصائصها وأنواعها والأطراف المتداخلة فيها.

الفرع الأول: ماهية الأسواق النفطية

تختلف السوق النفطية عن باقي الأسواق بارتباطها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

أولاً: تعريف السوق النفطية

تتحدد الأسعار في السوق النفطية كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة، وقد شهدت قوى العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرين التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب.

والسوق النفطية هي السوق التي يتم التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى (كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات النفطية). ومنه فالسوق هي مكان يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقاً لقوانين العرض والطلب².

ثانياً: خصائص السوق النفطية

وتتمثل خصائص السوق البترولية في أربعة نقاط أساسية نشرحها فيما يلي:

1. سوق احتكار القلة: يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات (منافسة القلة) وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي³.

¹ زكية بوسنة ، مرجع سبق ذكره، ص 17 - 18.

² نفس مرجع سبق ، ص 18.

³ هوارية بوخشبة ، شهيناز دلاس ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2. الاتجاه نحو التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن

ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة (كمرحلة البحث، واستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية ... وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتقيب الاستخراج والإنتاج) ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

3. عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فترة الأجل

القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التطبيق تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم للطاقة.

يتوقف على الأسعار النسبية للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا اعتمدت رصيد مجتمع على هذا النوع من المعدات، فإن المجتمع سوف ستحمل ارتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من الاستغناء على تلك المعدات، ولذلك يوصف بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير كما حصل في فترة السبعينات (سنوات 1973 أو 1974 وفترة القرن الحالي 2008-2009) ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة الاستخدام¹.

4. الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها

على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تنتج نحو التكامل الكامل.

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية:

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، وتطورات طرق تسويق النفط الخام أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية متمثلة في الآتي:

أ. الأسواق الفورية للنفط الخام: ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار

المشتري وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز

¹ زكية بوسنة ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عمليا، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا¹.

ب. الأسواق الآجلة: عرفت هذه الأسواق قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد أجل لتحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط ...
والتعامل في الأسواق المستقبلية لم يعد يقتصر على من يريد اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم. ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق:

- **الأسواق البترولية المادية الآجلة:** موازاة الأسواق الفورية التي تخص الشحنات المتوفرة خلال فترة 15 يوم تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة تدعى بالأسواق البترولية الآجلة، تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية لكن بآجال أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الموحد.
تتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين تسليم آجاله شهر، فإذا استطاع المشتري للخام أن يشتري شحنة لتاريخ معين في آجال أقل من 15 يوم يستطيع كذلك شراء البترول الخام للشهر الموالي أو لآجال أبعد من ذلك. لا يعرف تاريخ التسليم بالتدقيق مسبقا إلا بشهر إذ تستطيع شراء برنت جانفي في شهر فيفري زبرنت فيفري في شهر مارس ... إلخ، تسمى هذه السوق بالبرنت الخمسة عشر يوم والشحنات تكون بحجم 500000 برميل +-5%.

بحيث ترغم قواعد السوق المشتري بتحديد الحجم، والبائع بتحديد تاريخ توفر الشحنات في أجل أدناه 15 يوم، وهذه المبيعات لا تخص إلا عدد قليل من المواد الخام والمنتجات في أوروبا البرنت، بنزين بدون رصاص، زيت الديزل وقود الطائرات².

¹ تقوى حسناوي، عبد العزيز احمد شاوش، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² هوارية بوخشبة، شهيناز دلاس، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- الأسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك وشهدت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط، يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية وهي بمثابة تعهد للبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، يوجد ثلاث بورصات بترولية كبرى منظمة في العالم هي نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية لندن وسوق سنغافورة النقد العالمي SLNYEX معظم المتعاملين في هذه السوق مضاربون بغية تحقيق الأرباح واستغلال تقلبات الأسعار¹.

يغلب في هذه السوق العمليات الثلاثة التالية:²

- **التغطية:** تستعمل هذه العملية بغية الاحتياط والتغطية من مخاطر تغيرات الأسعار المفتوحة، وتتم وفق عملية شراء أو بيع أوراق البرميل (الأسهم المالية) وهذه الأوراق يمن أن تنتقل من يد إلى أخرى قبل الوصول لأجل الاستحقاق.

- **المضاربة:** تستعمل كمرحلة انتقالية لتحقيق الربح لأن المضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع وإنما تخمينات قد تكون محسوبة بشكل جيد صحيحة وإما خاطئة، وهذا ما يحدث إذ أن تدخلات المضاربين تؤثر على تغيرات الأسعار بسبب تضخيم المعاملات في الأسواق الآجلة نتيجة تدخل المضاربين كما أن تخمينات تطور من قبل المتعاملين من شأنه أن يؤثر على أسعار سوق الأجل وتؤثر في السوق الفورية.

- **الموازنة:** تقوم عمليات الموازنة بتصحيح مختلف الاختلافات التي تحدث بين مختلف الأسعار مثلا تغيرات أسعار منتجة واحد من سوق لآخر.

الفرع الثالث: الأطراف المتداخلة في الأسواق النفطية

تختلف الأطراف المتداخلة في الأسواق النفطية وهذا بالعودة إلى عدة جوانب حيث يمكن تصنيفها حسب جانبي الإنتاج والاستهلاك كالتالي:

أولا: من ناحية الدول المنتجة للنفط

وتنقسم الدول المنتجة للنفط إلى ما يلي:

¹ زكية بوسنة ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² نفس مرجع سبق ، ص 21.

1. **دول منظمة الأوبك:** ظهرت في سنوات الخمسينات أزمة بين الدول المنتجة للنفط وبالأخص الدول العربية والشركات الاحتكارية والسبب كان مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخلها من العوائد النفطية، لكن الشركات العالمية لم تولي اهتمام بذلك وأوصلت استغلال الموارد النفطية لهذه الدول، الأمر الذي أدى إلى تحالف الدول المنتجة للنفط وتأسيس منظمة الأوبك، وتهدف هذه المؤسسة إلى التحكم في أسعار النفط وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة النفطية لضمان المصالح الفردية والجماعية ولضمان استغلال أمثل للثروة النفطية والسهر على الدفاع عن حقوق المنتجين والتأثير على حجم الإنتاج النفطي، وكذلك مستوى تطورات السوق العالمية للنفط، وتتركز أهداف منظمة الأوبك في النقاط التالية¹:
 - تعزيز السيادة الوطنية على اقتصاديات الدول الأعضاء.
 - توحيد السياسات النفطية ووضع أحسن الطرق لحماية مصالح الأعضاء، إما بصورة منفردة أو جماعية.
 - مضاعفة عوائد ومداخل أعضاء المنظمة باعتبارها منخفضة بسبب المستوى المتدني لأسعار النفط، لتحقيق نمو اقتصادي يتماشى والتطورات الداخلية والخارجية.
 - السعي على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.
2. **الدول المنتجة خارج الأوبك:** بعد الانخفاض في أسعار النفط أوائل 1988 شعرت الدول المصدرة للنفط الغير منظمة في الأوبك بتخوف فقامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك لاجتماع في 1988 بمشاركة كل من "مصر، المكسيك، الصين، ماليزيا، أنغولا..." كما شاركت كولومبيا مترددة وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول وأن حماية مصالحها الفردية والمشاركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي وأطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول، وقد تمت في هذا الاجتماع وضع اللبانات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل 6 شهور) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة².

¹ نفس مرجع سبق ، ص 22.

² هوارية بوخشبة ، شهيناز دلاس ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

تستحوذ هذه الدول على 60% من الإنتاج العالمي لسنة 2000 أما احتياطها فهو اقل من 20% من الاحتياطي البترولي العالمي وتمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية كم إن النضوب في دول خارج الأوبك أسرع منه في دول الأوبك و الجدول (1-2) يبين المقاربة بين أوبك ودول خارج أوبك بالنسبة للإنتاج الاحتياطي وطاقة المصافي¹.

الجدول (1،3): إنتاج واحتياطي وسعة المصافي لدول الأوبك ودول خارج الأوبك لسنة 2000

الإنتاج م ب/ي	الاحتياطي مليار برميل	طاقة المصافي م ب/ي	
أوبك	814.00	8.2	
خارج أوبك	231.5	72.8	

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد 10، سنة 2002، ص41.

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة للنفط (المستوردة للنفط)

1. وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة جاءت بدعوة الأمم المتحدة الأمريكية تأسست في مايو 1975

في مؤتمر واشنطن IEA تجمع في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، ويتمثل الهدف الرئيسي للمنظمة في تعزيز موقف المستهلكين للنفط وتشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من النفط وذلك بالتأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة المعروض النفطي.

كما نتج عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة تنسيق الطاقة وقد حرصت هذه المجموعة على وضع خطة شاملة للتصدي لكل ما يهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة ووضع شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول².

هذا ما تبين من خلال المبادئ الأساسية التي التزم الأعضاء بها وهي كالتالي:

- تشجيع البحث والتطوير في المجال النفطي.
- وضع كل عضو برنامج وطلب للطاقة بهدف خفض الواردات النفطية.
- تنمية المصادر البديلة للنفط من جهة والسماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يقود إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية أخرى.
- تنمية مصادر الطاقة من خلال تهيئة المناخ.

¹ نفس مرجع سابق ، ص 17-18.

² زكية بوسنة ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2. الشركات البترولية العالمية: سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلاح على تسميتها تاريخيا الشقيقات السبع وهي مملوكة للولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا هذه الشركات كانت لوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية المنظومة الاشتراكية) كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك أنها تمتلك أكثر من 50 من ناقلات البترول تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية.

أكبر هذه الشركات هي "اكسون" ثم شركة "غولف" وشركة "موبيل أويل" وخامسا الشركات الأمريكية تسمى "تشفرون" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية "بريتيش بتروليوم" هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج البترول في العالم خلال سنة 2004 ومن هذه الشركات شركة ارامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة بتروليوس المكسيكية وشركة بترو الصينية وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على سعر تطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب من ما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقا¹.

المطلب الثالث: الأزمات النفطية الكبرى

تعد الأزمات من المخاطر التي تهدد اقتصاديات كل دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة، فهي تعتبر خالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم، فهي تتسم بمجموعة من الصفات تميزها، كما لها العديد من الأصناف، شهد سوق النفط العالمي عدة تقلبات في أسعار البترول على مدى

¹ هوارية بوخشبة ، شهيناز دلاس ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

السنوات الماضية، فابتداء من السبعينات بدأت أسعاره تكون في وضعية عدم الاستقرار وبالتالي أثرت على الدول المصدرة للبترول وبالأخص على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: مفهوم الأزمات النفطية

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات والدولية والعوامل الجيوسياسية¹.

الفرع الثاني: الأزمات النفطية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2015م وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:

أولا: الأزمة النفطية عام 1973:

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية، وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، ففي عام 1973 قررت الأوبك أن تنتزع من شركات البترول العالمية زمام المبادرة واتخاذ القرارات، وخاصة بالنسبة لأهم مجالين من مجالات سوق البترول العالمية وهما:

- تحديد السعر المعلن للبترول.
- تحديد معدلات إنتاج البترول.

وبالتحكم في هذين المجالين اللذان كانا وقفا على الشركات، تحول سوق البترول العالمي إلى سوق للبائع (الدول المصدرة للبترول)، بعد أن كان ولأمد طويل سوقا للمشتري (الشركات والدول الصناعية)، وقد أضافت حالة الندرة التي أعقبت صدور قرارات وزراء البترول العرب بتخفيض معدلات الإنتاج وحظر تصدير البترول إلى الدول المساندة لإسرائيل إلى وضع التوازن بين عرض البترول والطلب عليه أزمة، وأضافت إلى الموقع أبعادا خطيرة.

¹ يمينة كواحلة ، أثر تغيرات أسعار النفط على التمويل الخارجي في الجزائر، مجلة "الأبحاث الاقتصادية"، جامعة البليدة 2، العدد 13، 2015، ص 204.

ولقد مكنت حرب أكتوبر 1973 دول الأوبك من تصحيح الأوضاع الخاطئة غير العادلة في مجال تحديد الأسعار، فاستطاعت لأول مرة الأفراد بتحديد الأسعار وإعلان الأسعار الجديدة من جانب واحد، مخالفة بذلك العرف الذي كان ساريا على امتداد تاريخ صناعة البترول العالمية، وتمكنت الدول المصدرة للبترول من مضاعفة أسعار بترولها سبعة مرات بالمقارنة بما كانت عليه في عام 1970، حيث قفزت الأسعار من 3 دولار للبرميل الواحد في 15 أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400%، وبلغت عائدات دول الأوبك من صادراتها البترولية من أقل من 20 مليار دولار 1971 إلى 130 مليار دولار 1976¹.

ثانيا: الأزمة النفطية عام 1979

ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية - الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية².

وقد صنفت هذه الأزمة من بين أكبر الأزمات وذلك لتداعياتها الكبيرة على الاقتصاد العالمي والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ارتفاع سعر النفط من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 39 دولار، أي الانتقال من 43 دولار سنة 1974 إلى 82 دولار سنة 1980 بأسعار الحالة، وهو ما لم يحصل حتى سنة 2005.
- سرعة تغير الأسعار حيث بلغت نسبة 210% ما بين 1973-1974 ز 135% ما بين 1979-1980، وهي أكبر نسب تغير سجلتها أسعار النفط.
- مدة تعافي الأسعار ورجوعها للمستوى الذي كانت عليه استغرقت من 4 إلى 5 سنوات، فمثلا صدمة 1990 و 2001 استغرقت 9 أشهر فقط.
- الارتفاع الحاد في نسب التضخم نتيجة السياسات النقدية المتبعة لتخفيف أثر الأزمة.

¹ خديجة بوهلة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018، ص 44-45.

² مريم شطبي محمد، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2015، ص 4.

- تراجع المخزونات الاستراتيجية في كبرى الدول المستهلكة نتيجة الاقتطاعات التي حدثت لتفادي الأزمة¹.

ثالثا: الأزمة النفطية عام 1986

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال إلا أن تزايد المعروض البترولي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار بترولها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985، وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل البترول الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للبترول خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة العادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات البترول الكبرى².

رابعا: الأزمة النفطية عام 1998

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

خامسا: الأزمة النفطية عام 2004

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الرسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط³).

سادسا: الأزمة النفطية عام 2008

سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ 2004، بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، بحيث أن تباطؤ الاقتصاد

¹ رابح خوني و خير الدين بلعز، تداعيات إنهيار أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر، الملتقى الوطني اثار الازمة الاقتصادية الراهنة على مسيرة التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 2016 يومي 11-12 أكتوبر 2016، ص 5.

² بركات كوثر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ مريم شطبيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 4.

الأمريكي ودخوله مرحلة الركود أدى إلى انخفاض في الطلب العالمي على الطاقة وتراجع سريع وكبير في أسعار النفط الخام، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني¹.

سابعا: الأزمة النفطية عام 2014

لقد عرفت أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014 انخفاض مستمر، هذا الانخفاض بدأ منذ الشهر السادس من سنة 2014، حيث كان سعر البرميل من النفط يقدر بـ 111 دولار (البرنت) ليبلغ في فيفري 2015 حوالي 58 دولار، قبل أن يستقر طيلة سنة في حدود 40 دولار، وقد ظلت الأسعار تحت حاجز 60 دولار منذ جويلية 2015 إلى غاية ديسمبر من نفس السنة.

الجدول (1،4): تطور أسعار النفط (البرنت) في السوق العالمية (جوان 2014 - ديسمبر 2015)

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
جوان 2014	112.23	مارس 2015	56.14
أوت 2014	99.31	جويلية 2015	53.10
أكتوبر 2014	89.63	أكتوبر 2015	48.84
ديسمبر 2014	61	ديسمبر 2015	39.19

المصدر: منتدى الشروق الجزائري، 14/02/2018 الساعة 11:00.

خلاصة

وقد بدأنا الفصل بالمبحث الأول الذي يهتم بالسياسة النقدية مرت بعدة مراحل اكسبتها أهمية كبيرة فهي مجموعة من الاجراءات والقرارات النقدية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في التحكم

¹ بوهلة خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

في العرض النقدي بما يعطيها القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يتم تسييرها من طرف البنك المركزي كونه السلطة النقدية المخولة لها صلاحية تطبيق وتنفيذ السياسة النقدية في البلاد كما قد تم تناولها من طرف العديد من المدارس الاقتصادية كالمدرسة الكلاسيكية والكنزية الذين اولو لها مكانة كبيرة في الاقتصاد، فلها مجموعة من الاهداف تسعى لتحقيقها كالنمو الاقتصادي، واستقرار المستوى العام للأسعار... الخ.

وللوصول إلى هذا كله لا بد من استخدام جملة من الادوات والوسائل التي من بينها الادوات الكيفية والكمية، بالإضافة الى هذا لها انواع التوسعية والانكماشية، ذات الاتجاه المختلط، ثم عرجنا في المبحث الثاني الذي خصصناه للإطار النظري لاقتصاديات النفط واستخلصنا منه جملة من النقاط يمكن حصرها:

- النفط (البترول) هو من أهم مصادر الطاقة في العالم وتختلف نوعيته كما يختلف سعره الذي حثل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ويؤثر في سعر النفط عدة عوامل منها الطلب العالمي والعرض العالمي للنفط والذي يقصد به الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية محددة، وله عوامل تؤثر فيه بالارتفاع والانخفاض .
- تسعير النفط هي عملية ليست سهلة فهي تخضع لعدة معايير وعمليات معقدة، إضافة الى الأوضاع الاقتصادية يتم تغير الأسعار حسب العقود ووفقا لظروف السوق النفطية.
- السوق النفطية مكان يتم التعامل فيه بالموارد الاساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط، وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب،
- ويتدخل في السوق النفطية أطراف من ناحية الدول المنتجة للنفط نذكر منها منظمة الاوبك والدول المنتجة خارج الاوبك ومن ناحية الدول المستهلكة للنفط .

الفصل الثاني

تمهيد

تأثرت الجزائر على غرار الدول المنتجة الأخرى بصدمة انهيار أسعار النفط الراهنة على مستوى أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي واثّر ذلك على منحى سياستها الاقتصادية وخاصة السياسة الاقتصادية يعد تنظيم الكتلة النقدية في الاقتصاد بمثابة العمود الاساسي في توازن الاقتصادي، اذا من خلال هاته الاضطرابات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فقد اضطر الى عدة تعديلات واصلاحات في السياسة الاقتصادية لكي يستطيع فك تلك العقبات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وخاصة ارتفاع وانخفاض إيراداته النفطية، بما ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على حوالي 95% من إيرادات البترول، وفي كل مرة تنخفض فيها الموارد المالية، تسارع الحكومة إلى إطلاق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بغية التحقيق من حدة الأزمة وإرساء دعائم اقتصاد السوق.

لا يمكن اعتبار الأزمة الاقتصادية الحالية الناجمة أساسا عن انهيار أسعار النفط، الأزمة الوحيدة التي ألّمت بالاقتصاد الجزائري، فقد شهدت الجزائر أزمات عديدة اختلفت في شدتها وأثارها، غير أن الثابت في هذه الأزمات هو مكانة الريع وتأثيره في وتيرة الأزمة وكيفية معالجتها. ويمكن اعتبار صدمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 تاريخ أول أزمة عصفت بالاقتصاد الجزائري، وكانت السبب في إطلاق الطبعة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية، والتي هدفت إلى إرساء دعائم اقتصاد سوق قائم على المنافسة الحرة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص. أما الطبعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية، فكانت مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي بين سنتي 1994 و1998.

لم تكن الصدمة النفطية الحالية الصدمة الوحيدة التي شهدتها أسواق النفط، والتي عرفت فيها أسعار هذه المادة انخفاضا بحوالي 70% من قيمتها منذ يونيو 2014، بل عرفت قبلها خمس صدمات قارب فيها انخفاض الأسعار 30% أو أكثر، وهذا ما الحق ضررا كبيرا بالاقتصاديات المعتمدة على تصدير النفط، بما في ذلك اقتصاد والجزائر، ومن خلا هذا سوف نتطرق في هذا الفصل الى التغيرات التي طرأت على تطبيق السياسة النقدية في الجزائر جراء تقلبات اسعار النفط، لذلك قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: تحليل تغيرات أسعار النفط في فترة 1990 إلى 2015

❖ المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة النقدية في الجزائر

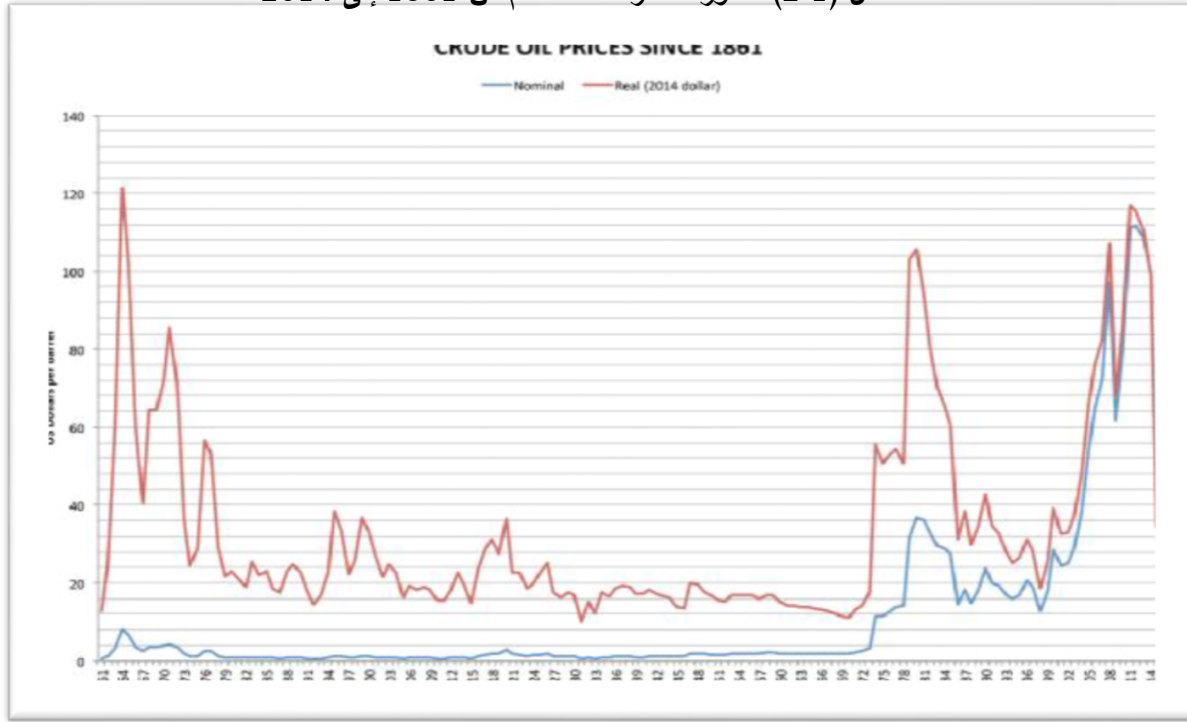
المبحث الأول: تحليل تغيرات أسعار النفط في فترة 1990 إلى 2015

يعتبر قطاع النفط في الجزائر أهم مورد في ميزانية الاقتصاد الجزائري فقد مر هذا القطاع بعدة مراحل ونظرا لأهميته سيتم التطرق إلى المراحل اليت مر بها هذا القطاع في الجزائر.

المطلب الأول: تطور تغيرات أسعار النفط

في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق النفط العالمية خلال فترات مقارنة نسبيا وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري والتي أثبتت بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.¹

الشكل (1،2): تطور أسعار النفط الخام من 1861 إلى 2014.



المصدر: مولود بوعويينة ، هاشم جمال، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر مقارنة تحليلية وصفية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ،جامعة الشلف، رقم 03، العدد05، 2017، ص 120.

نلاحظ من الشكل أعلاه تطور تغير أسعار النفط، أن متوسط سعر برميل النفط الجزائري في عام 1986 انخفض سعر النفط إلى 14.9 دولار للبرميل فتفاقم الفشل الاقتصادي في الجزائر حيث تقلصت

¹ مولود بوعويينة ، هاشم جمال، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر مقارنة تحليلية وصفية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ،جامعة الشلف، رقم 03، العدد05، 2017، ص 120.

الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات كما أن أحد العوامل المساعدة في تعميق الأزمة منذ الثمانينات هو توقيف الاستثمارات المنتجة، خصوصا في قطاع الصناعة، إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها، مؤدية إلى إضعاف درجة التكامل، لتصل في سنة 1987 إلى 18.5 دولار للبرميل لتواصل الأسعار في الانخفاض خلال سنة 1988 بنسبة 14.2 دولار للبرميل ثم تبدأ الأسعار بالارتفاع نوعا ما في 1989 بنسبة 16.9 إلى سنة 1990 بنسبة 22.2 دولار للبرميل، ثم تعود للانخفاض وتذبذب من جديد من سنة 1991 بنسبة 18.32 إلى غاية سنة 1994 بنسبة 16.31 دولار للبرميل، ثم ترتفع بشكل نسبي لتصل في سنة 1996 إلى 21.69 دولار للبرميل لتواصل الأسعار بعدها في الانخفاض إلى غاية سنة 1998 نتيجة إلى الهزة السعرية التي تعرض لها سوق النفط العالمي أدى إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت الأسعار إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 12.85 دولار للبرميل، لتسجل بعدها ارتفاع من سنة 1999 بنسبة 17.91 دولار للبرميل وفي سنة 2000 تصل إلى 28.59 دولار للبرميل لترجع الأسعار في تذبذب في سنة 2001 و 2002 على التوالي بنسبة 24.9 و 25.31 دولار للبرميل، لتصل إلى سنة 2004 وتميزت هذه السنة بالارتفاع المتواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية من قبل من نسبة 28.89 في سنة 2004 إلى غاية 2007 تصل إلى أعلى نسبة 87.2 دولار للبرميل. لكن إعصار الأزمة المالية لسنة 2008 كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقط تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 55.2 دولار للبرميل في سنة 2009 ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 78.7 دولار للبرميل لسنة 2010 مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني، لتصل في سنة 2011 إلى 112.9 دولار للبرميل ليبدأ في التراجع من سنة 2012 وصل إلى 110.74 دولار للبرميل إلى أن وصل في سنة 2014 إلى 99.13.

عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في أسعار البترول وفي النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات فامتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات 2015 ليصل إلى 52.81 دولار للبرميل شهدت صناعة النفط حالة من

الركود الحاد أدت إلى تخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهييار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

المطلب الثاني: تبعية الجزائر للمحروقات

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على عوائد المحروقات، وهو ما يجعل الميزان التجاري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة على مستوى السوق النفطية العالمية، وهو ما يؤثر على السياسة الاقتصادية داخل الدولة لأن عوائد الجباية البترولية تعتبر المصدر الأساسي لتمويل مشاريع التنمية.

الصدمة النفطية الحالية ورغم انعكاساتها السلبية، يمكن أن تعتبر فرصة حقيقية لفك تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط، فهي مطالبة بتنوع اقتصادها في ظل الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها ويكون ذلك من خلال تشجيع قطاعي الزراعة والتصنيع بالإضافة إلى تنمية السياحة والطاقة المتجددة، هذا الاعتماد المطلق على المحروقات جعل الجزائر من أكثر الدول تأثرا بتقلبات أسعار المواد الطاقوية، وفي ظل التراجع أو الانهييار الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق العالمية انطلاقا من حوادث 2014، تعززت الحاجة لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر سواء الطبيعية، المالية والبشرية.

للقوف على مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على عوائد المحروقات سننتقل إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري ثم تحليل تطور مساهمة عوائد المحروقات في تمويل الاقتصاد والموازنة العامة في الجزائر¹.

الفرع الأول: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري

تتميز خريطة الاقتصاد الجزائري بهيمنة النشاط التجاري حيث أفادت نتائج الإحصاء الاقتصادي الوطني الذي تم سنة 2011، حيث احتل هذا القطاع المرتبة الأولى بـ 528328 مؤسسة لتمثل نسبة 55.1% من مجموع المؤسسات التي تم إحصاءها والبالغة 959718 مؤسسة، متبوع بقطاع الخدمات الذي يمثل 325440 مؤسسة تمثل نسبة 33.9% أما قطاع الصناعة فيمثل القطاع الثالث بـ 97202 مؤسسة صناعية ويطغى القطاع الخاص على النسيج الاقتصادي من خلال 920307 مؤسسة (96%)

¹ فاطمة فوقة ، كلثوم مرقون ، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، السداسي الثاني 2016، ص 21-22.

مقابل 2.4% في القطاع العام في حين تمثل المؤسسات المختلطة والأجنبية 1.7% من مجموع المؤسسات¹.

أولاً: مقومات الاقتصاد الجزائري

رغم امتلاك الجزائر كل المقومات التي تؤهلها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة إلا أن الاعتماد المفرط على قطاع النفط يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق أهداف الاقتصاد الجزائري، حيث تبقى عوائده المالية تابعة لتقلبات أسعار النفط.

يعتمد الاقتصاد الجزائري على مجموعة من المقومات وذلك على اختلاف جوانبها حيث تساهم في طبيعة التنمية الاقتصادية وسوف نستعرض هذه المقومات فيما يلي:²

1. حجم الطاقات الإنسانية التي تتمتع بها الجزائر: إذ أن الجزائر تمتلك كم هائل من المؤهلات البشرية والتي قدرت بقرابة 40.0 مليون نسمة في جانفي 2016 مقابل 1014000 ولادة حية مقابل 174000 وفاة و 386000 زواج.

2. طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر: تمتلك الجزائر مقومات ومؤهلات النمو والتنمية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-1):

¹ نفس المرجع السابق ، ص 22.

² بوسنة مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الجدول رقم (1-2): طبيعة الموارد والثروات المادية

الموارد	تركزها
البتترول	يتركز في حاسي مسعود وفي عين اميناس باحتياطي 2 طن ينقل عبر الأنابيب إلى موانئ سكيكدة وارزيو، بجاية، الجزائر وهران وتحمل الجزائر الرتبة 7 في إنتاجه
الغاز الطبيعي	يتركز بحاسي الرمل باحتياطي 3650 مليار م ³ الرابعة عالميا، ينقل عبر الأنابيب الرئيسية إلى موانئ سكيكدة ارزيو منه إلى إيطاليا عبر تونس وإسبانيا عبر المغرب يمثل الغاز الطبيعي بنسبة 74% من مجموع الصادرات الجزائرية.
الفحم الحجري	يتركز في قنادسه يتميز ببعده عن موانئ التصدير وارتفاع نسبة الكبريت فيه
الكهرباء	90% منها تستخرج حراريا (حق البترول والغاز و10% من مصدر مائي السدود)
الطاقة النووية	للجزائر مفاعليه، نووي دائرية للأبحاث النظرية وعين وسارة للتجارب محدودة النطاق
الحديد	مورد الحديد تتركز في منجم الوزنة وبوخضرة على الحدود التونسية يتميز بقرية من السطح والسواحل مما يسهل استغلاله وتصديره، ينقل عبر خط حديدي مكهرب أهمها خط الوزنة عنابة.
الفوسفات	يتركز في مناجم الكويف وجبل العنق على الحدود التونسية يتميز بوجوده على السطح وقرية من السواحل مما يسهل استغلاله ونقله وتصديره إلى المغرب نجد منجم البر (تلمسان)
الزنك والرصاص والنحاس	يتركز في أماكن متفرقة من الشمال أهمها مناطق سكيكدة، عنابة
الزئبق	يوجد بمنطقة عزابة وهو الأكبر بإفريقيا
الذهب والاورانيوم	يوجد في منطقة القهار في تمنراست

المصدر: منتدى الشروق الجزائري، تاريخ النشر: 2018/02/14 على الساعة 11:00.

من الجدول رقم (1-2): يتضح لنا تنوع الموارد والثروات المادية بالجزائر، بما فيها البترول وهو أهم مورد في الاقتصاد الجزائري والركيزة الأساسية له، كما تتمتع الجزائر بثروة الغاز الطبيعي والفحم الحجري والكهرباء والطاقة النووية والحديد والفوسفات والزنك والرصاص والنحاس والزئبق بالإضافة على الأحجار الثمينة والذهب والاورانيوم.

3. توفر المساحات الزراعية الصالحة للاستثمار: إن المساحة الزراعية الإجمالية للجزائر التي تقدر بـ 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد مكانتها من التنوع الجغرافي ومساحات زراعية من الممكن أن تكون صالحة للاستثمار كذلك تنوع المنتجات الفلاحية لكن توالي الاختيارات الاقتصادية المناقصة أحيانا من جهة تقاطع المصالح التي تعترض الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى ساهمت في إضعاف كفاءة اندماج القطاع الزراعي الجزائري¹.

¹ مليكة بوسنة ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري ككل بالاقتصاديات بعدة خصائص معتبرة نستعرضها في الجوانب التالية:

1. اقتصاد مديونية: تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا

تزال تشكل قيда ومشروطية تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار النفط فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة، وقد قدر حجم الديون العمومية حوالي 3500 مليار دينار في نهاية 2000 وأصبحت مؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية.

2. اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد: يقوم على استراتيجية استنزافية للثورة النفطية والغازية وهذا

على حساب استراتيجية التصنيع. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الربيعية المنخفضة في الأسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و64% من الإيرادات العامة للدولة و5.98% من إجمالي الصادرات.

3. اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد: وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد

من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثورات التي تتحرك في قنواته، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزرع عنصر الثقة فيها¹.

الفرع الثاني: تنويع الاقتصاد الجزائري كأداة للتغلب على تقلبات أسعار النفط

رغم أن تكلفة إنتاج برميل النفط في الجزائر تقدر بحوالي 20.4 دولار، أي كل زيادة عن هذا المبلغ تعتبر، إلا أنه ولتغطية النفقات العامة يجب أن لا تنخفض أسعار برميل النفط عن 71 دولار حسب الخبراء، وبالتالي يتضح أن الجزائر من أكثر الدول تضررا من انهيار أسعار المحروقات، وكإجراءات استعجالية أمر رئيس الجمهورية ووزارتي الخارجية والمالية في ديسمبر 2014 بتخفيض مساعدات تقدم إلى بعض الدول الأفريقية بنسبة 50% نتيجة تراجع أسعار النفط، كما صرح بعض المختصين بأن وصول سعر البرميل إلى 60 دولار سيقطع موارد البلاد إلى النصف كما صرح الخبير الاقتصادي عبد القادر بربيش أن تراجع أسعار النفط قد يجبر الحكومة على تقليص ميزانية التسيير وتخفيض الرواتب ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية.

¹ ملكة بوسنة ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ولتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات يجب التركيز على خمسة محاور رئيسية¹.

- أ. إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدينين القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد.
 - ب. تنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل إلى مستوى إطلاق عملية تنويع ناجحة.
 - ج. إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وإنتاجيته لتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه.
 - د. إصلاح القطاع الخاص والعمل على خلق جو تنافسي متنوع ليساهم في تنويع الصادرات والاقتصاد بصورة عامة.
 - هـ. بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له مع التركيز على مبدأ التصنيع من أجل التنويع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد.
- وللوقوف على أهم القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري نذكر:
- الإنتاج الزراعي.
 - القطاع الصناعي: تعتبر الصناعة المحرك الرئيسي للتنمية وتساهم بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
 - القطاع السياحي: فهو يلعب دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول، فهو يعتبر أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة.
 - الطاقات المتجددة: التي تم الحصول عليها من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، المصادر البحرية، طاقة الهيدروجين، الطاقة الحرارية، الايثانول والطاقة النووية.

¹ فاطمة فوقة ، كلثوم مرقوم ، مرجع سبق ذكره، ص 26-27-28.

المطلب الثالث: عوامل تغير أسعار النفط

إن الأحداث والتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال القرن الماضي مثل تناقص الفجوة بين الطلب والعرض وأزمة الدولار 1971 وحرب أكتوبر 1973 غيرت منطلق أسعار النفط الخام، وأظهرت أهمية النفط في عديد المجالات السياسية والعسكرية وهذا على اعتبار أن النفط كمصدر للطاقة أعطى دفعا كبيرا للصناعة، والنمو الاقتصادي في العالم، وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه كل الدول ومن بينها الجزائر إذ يهيمن قطاع النفط على أكثر من 98% من حجم الصادرات الإجمالي بينما بلغت مساهمته في الناتج الإجمالي حوالي 49% ومن جهة ثانية فإن النفط يشكل ما نسبته 10% من التجارة الدولية ولا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي هذه النسبة¹.

وبواجه الاقتصاد الجزائري العديد من الصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية التي تنعكس أثارها بشكل واضح على القطاعات الاقتصادية المختلفة، نرجع هذه العوامل إلى عوامل تاريخية، إضافة إلى الأزمات المتعاقبة والعوامل التقنية والاقتصادية.

الفرع الأول: العوامل التاريخية

تميز القرن الواحد والعشرين بكونه عصر البترول حيث احتل النفط مكانة عالمية مرموقة ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية وفي كل المجالات، فتعد أسعار النفط أحد العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد العالمي، حيث أن التباين في مستويات هذه الأسعار في الأسواق العالمية الرئيسية له تأثيراته المختلفة على اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. غير أن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لتوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى بالإضافة إلى أزمة النظام النقدي الدولي 1981، والتي كانت منعرجا هاما في تاريخ أسعار النفط².

ويجب الغوص في الصدمات والتقلبات التي عرضها التاريخ على مدار الزمن، نتيجة حتمية اقتصاد السوق. هذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناتجة عن اختلال في محددات الكميات المعروضة والكميات المطلوبة أو بالأحرى

¹ رزق قطوش ، رمضان بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر -مقاربة تحليلية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 177.

² رزق قطوش ، رمضان بن لوكيل ، مرجع سبق ذكره، ص 177.

في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق¹.

إلا أنه من المناسب استعراض ثلاث دورات مهمة:

أولاً: دورة 1973/1999

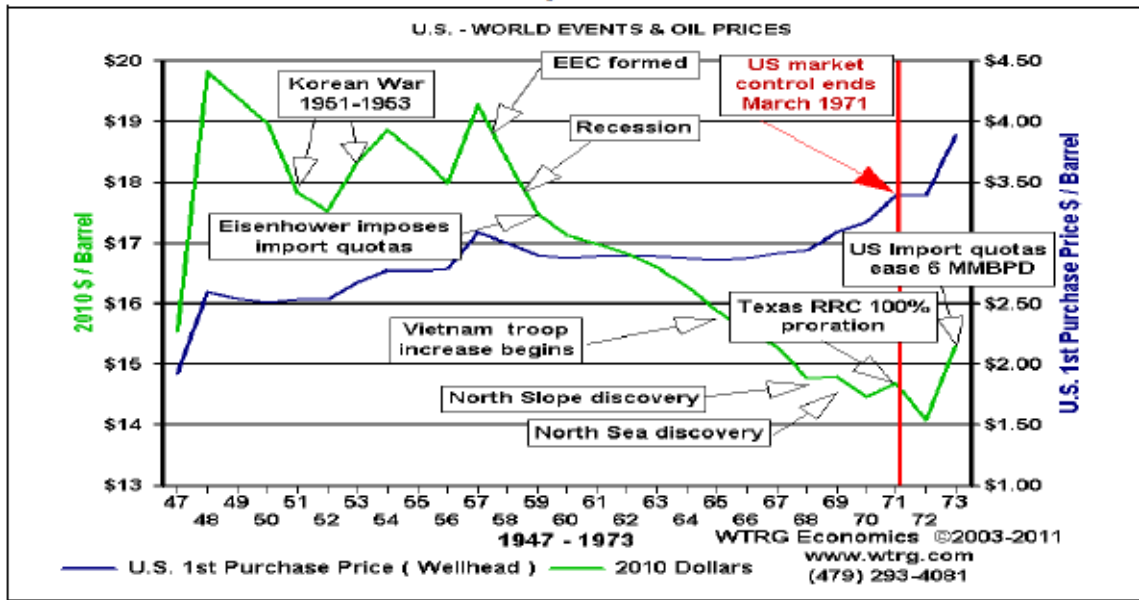
شهد عام 1960 ولادة منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في العاصمة العراقية بغداد والتي هيمنت، لاحقا منذ مطلع السبعينات التي شهدت تأمين الصناعة النفطية على أسواق النفط، وتضاعف الإنتاج العالمي ليصل إلى 22 مليون برميل يوميا عام 1960 وتضاعف مرة أخرى في السبعينات ليصل إلى 47.8 مليون برميل يوميا عام 1970، ووصل الإنتاج العالمي إلى 57.7 مليون برميل يوميا عام 1973 (اصطلح عليه بالثورة النفطية الأولى)².

الجدول (2-2): تطور الإنتاج العالمي للبترول من 1960 إلى 1980

السنة	1960	1970	1973	1978	1980
الإنتاج العالمي (مليون برميل يوميا)	22	47.8	57.7	15.480	22.480

المصدر: رزق قطوش ، رمضان بن لوكيل ، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر -مقاربة تحليلية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 177.

شكل (2،2): الأحداث المسببة للصدمة النفطية لسنة 1973



source : www.wtg.com, consulte, 10/05/2019.

¹ مريم شطيبي محمود، مرجع يبق ذكره، ص 12.

² نفس المرجع السابق، ص 12.

ومع اندلاع الحرب العراقية /الإيرانية (استمرت 1980) انخفض إنتاج الدول النفطية أوبك إلى 22.480 مليون برميل يوميا أي أدنى بنحو 7 ملايين برميل يوميا عن مستواه سنة 1978 نظرا للتراجع الكبير في إنتاج كل من العراق وإيران.

انخفضت أسعار النفط بشكل كبير خلال الفترة من 1982 إلى 1985 بالنسبة لأوبك، الخطأ وقع نتيجة سوء إدارة العرض. شهدت الفترة أيضا قمة في الإنتاج في نفط بحر الشمال مدعومة بارتفاع الأسعار والتي كانت في ذلك الحين تعتبر مكلفة للإنتاج.

هبطت الأسعار في مستوى 35 دولار للبرميل سنة 1981 إلى 31 دولار عام 1982 واستمرت في الهبوط إلى 29 دولار عام 1983 و 28 دولار 1984، 26 دولار عام 1985 ووصلت إلى أدنى مستوياتها عام 1986 عند 14 دولار للبرميل، سوء إدارة أوبك والتباطؤ في الطلب والزيادات الإضافية في المنتجين من خارج أوبك، فرض نظام الحصص دون جدوى للدفاع عن عتبة سعر 18 دولار¹.

الجدول (2,3): تطور النفط سنوات الثمانينات

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1998
سعر برميل النفط دولار للبرميل	35	31	29	28	26	14	17.73	14.24	17.31

المصدر: قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر -مقاربة تحليلية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص ص 179-181.

تأرجحت أسعار النفط حول 20 دولار للبرميل خلال النصف الأول من التسعينات، ومع ذلك فإن الأزمة المالية الآسيوية عام 1973 قادت الأسواق إلى التهاوي، تزامن ذلك مع قرار سيئ من أوبك التي اجتمعت في العاصمة الأندونيسية (جاكرتا)، بزيادة سقف إنتاجها غافلة للركود الاقتصادي الذي يجتاح ما يسمى بالنمو الآسيوية مما أدى إلى انهيار الطلب الذي تزامن مع عودة صادرات النفط العراقي إلى السوق تحت رعاية الأمم المتحدة، في ما يسمى برنامج النفط مقابل الغذاء وهو قرار تتدم عليه الدول الأعضاء إلى اليوم. أدت تلك العوامل إلى هبوط غير مسبوق، مع هبوط سعر البرنت ليصل إلى الحضيض عند أقل من 11.29 دولار في مارس 1998².

¹ رزق قطوش ، رمضان بن لوكيل ، مرجع سبق ذكره، ص 177.

² قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر -مقاربة تحليلية-، مرجع سبق ذكره، ص 180.

الجدول (2،4): تطور أسعار النفط خلال سنوات التسعينات

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر برميل النفط (دولار للبرميل)	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.86	12.28	17.44

المصدر: رزق قطوش ، رمضان بن لوكيل ، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر -مقاربة تحليلية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص ص179-180.

ثانيا: دورة 2000-2009: شهدت الفترة بين 2000 و 2008 زيادة غير مسبقة في الطلب من طرف الاقتصاديات الناشئة وعلى رأسها الصين والهند، الأمر الذي فاجأ الأوبك عدم وجود إمدادات كافية أدى إلى زيادة في الأسعار التي وصلت إلى مستوى تاريخي عند 147 دولار في صيف 2008 ولكن في عام 2009 انخفضت مستويات أسعار النفط الخام الاسمية، ليصل سعر سلة خامات أوبك إلى 61.1 دولار للبرميل وسعر خام برنت إلى 61.7 دولار للبرميل وسعر خام غرب تكساس إلى 62 دولار للبرميل، ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاديات العالمية لتشهد أسوأ ركود عرفته منذ ثلاثينيات القرن الماضي¹.

وشهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2009) تطورات هامة جدا فمع عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعززت الوضعية المالية والنقدية داخليا وخارجيا، حيث حقق ميزان المدفوعات فائض هامة أدت إلى تراكم صافي الأصول الأجنبية التي نتج عنها توسع نقدي كبير في ظهور فائض في السيولة المعرفية، وضغوط تضخمية مقلقة وهو ما أدى إلى إعادة النظر في السياسة النقدية وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد².

وتعتبر الفترة (2000-2008) من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000 والتي وصلت إلى أقصاها سنة 2007، وقد أدى إلى وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياجات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية³.

¹ نفس المرجع ذكره، ص 180.

² فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة تبسة، 2012، ص 75.

³ نفس المرجع السابق ، ص 75.

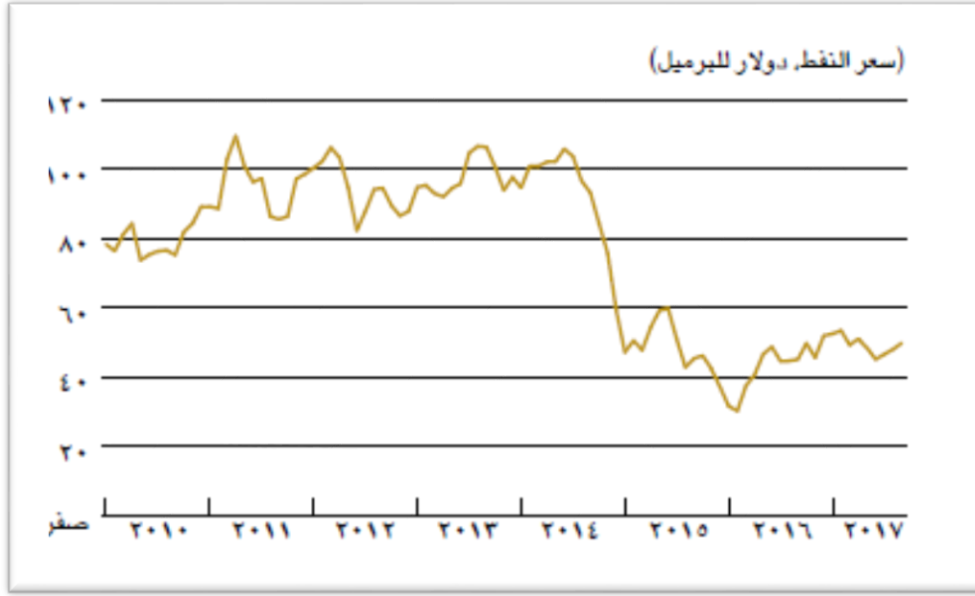
ثالثا: دورة 2010-2016 : في سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.46 دولار للبرميل وعرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ويظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية، ومؤشرات تباطؤ النمو والاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما ساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار.

وبدلا من الجلوس التقت الدول الأعضاء في الأوبك، في مدينة وهران الجزائرية، واتخذت قرارا تاريخيا بخفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل يوميا حيث كان للخطوة تأثير فوري على الأسواق العالمية مع عودة أسعار النفط الخام إلى العتبة السابقة عند 100 دولار للبرميل، وشهد عام 201 ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل ملحوظ ووصولها إلى مستويات غير مسبقة، حيث وصل سعر سلة خامات أوبك إلى 107.5 دولار للبرميل وسعر خام برنت إلى 111.3 دولار للبرميل وسعر خام غرب تكساس إلى 94.9 دولار للبرميل، وذلك نتيجة لعدة عوامل منها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية في نهاية عام 2010 وأزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة ونجاحه في منطقة اليورو والتقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية.

وقد استمر الارتفاع في أسعار سلة خامات أوبك وخام برنت في عام ليصل إلى 109.5 دولار للبرميل و111.6 دولار للبرميل على التوالي، بينما انخفض بشكل طفيف جدا سعر خام غرب تكساس ليصل إلى 94.2 دولار للبرميل في نفس العام وفي عام 2013 انخفضت أسعار سلة خامات أوبك وخام برنت إلى 105.9 دولار للبرميل و108.7 دولار للبرميل على الترتيب، وبخلاف ذلك ارتفع سعر خام غرب تكساس إلى 97.9 دولار للبرميل في نفس العام¹.

¹ لزيق قطوش ، رمضان بن لوكيل ، مرجع سبق ذكره، ص 180.

الشكل (2،3): تطور أسعار النفط الخام



المصدر: رابح أرزقي، على البلدان المنتجة للنفط التركيز على كيفية تنويع اقتصاداتها، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2017، ص 16.

إلا أنه منذ جوان 2014 (منتصف 2014) بدأت أسعار البترول في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50% حيث طرح هذا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدة مخاوف على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات وترتبط مداخيلها بعائدات البترول الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ما يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات¹.

منذ سبتمبر 2014 انخفضت أسعار النفط الخام العالمية بأكثر من النصف لتسجل مستوى متدنيا جديدا عند 30 دولار للبرميل (خام برنت)، في فيفري 2016 ومنذ ذلك الحين انتعشت الأسعار حتى وصلت إلى 50 دولار للبرميل في ماي من جراء تعطل إمدادات المعروض في نيجيريا وكندا، والزيادة الموسمية للطلب في فصل الصيف، ولم يصمد الانتعاش الذي تحقق في الآونة الأخيرة لأن مخزونات النفط العالمية لا تزال أعلى بدرجة ملموسة من متوسطاتها التاريخية، ولأن العراق وإيران يزيدان إنتاجهما، وروسيا والمملكة العربية السعودية وغيرهما يرفعان إنتاجهما إلى أعلى مستوياته منذ جانفي

¹ مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 06.

2016 وحتى إذا استمر هذا الانتعاش فإن الاحتمال ضعيف أن تعود الأسعار إلى خانة المئات التي كانت فيها خلال السنوات 2011-2013.¹

ويحاول الاقتصاد الجزائري التصدي للأزمة التي أصابت قطاع الموارد الهيدروكربونية خلال النصف الثاني من عام 2014، وذلك بتحقيق معدل نمو بلغ 3.9% في عام 2015 مقابل 3.8% في 2014 فبالرغم من انخفاض أسعار النفط (40% في النصفين الأول والثاني من عام 2014) وتأثيره على المالية العامة، سمح الاستثمار العام المطرد، وسخاء سياسة إعادة التوزيع في الحفاظ على وتيرة النمو وبالفعل سجل الاستثمار في القطاع العام متوسط نمو بلغ 12% بين 2011 و 2015 و 26% في عام 2015.²

الفرع الثاني: العوامل التقنية و الاقتصادية

ربما كانت لنا فكرة عن العوامل المحددة لسعر النفط استنادا إلى عاملي العرض والطلب، ولكن سعر النفط لم يعد يتغير بالطرائق نفسها وصارت تؤثر فيه عوامل جديدة بالنظر إلى إحداث تغيرات عميقة في سوق الطاقة العالمية في جميع أنحاء العالم، فحسب الخبراء أن الأسباب التقنية والاقتصادية للانخفاض الحاد في أسعار النفط يمكن تلخيصها على النحو التالي:³

- فائض العرض من جميع المنتجين، وهو حاليا لا يقل عن 2 مليون برميل يوميا ويمكن أن يصل إلى 4 ملايين برميل في اليوم عام 2016.
- التباطؤ في الطلب خصوصا في الأسواق الآسيوية التي تعد إلى حد الآن المحرك الحقيقي للنمو العالمي.
- التباطؤ في الاقتصاد العالمي بمعدل نمو ربما لا يصل حتى إلى 3% وزيادة كبيرة في قيمة الدولار، وحتى انخفاض أسعار النفط بـ 50% إلى حد الآن لم يؤدي إلى تراجع الطلب وهو ما يثبت أن العامل الاقتصادي الآن هو السائد.

هناك أيضا العوامل السياسية التي ساهمت في تفاقم انخفاض الأسعار، أو في استمرار الانخفاض في الوقت نفسه، ولكن هذه العوامل ترتبط في المقام الأول بعوامل اقتصادية وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمواجهة منتجين جدد من النفط والغاز الصخري للحفاظ على حصتهم في السوق، وإن

¹ أسعار النفط إلى أين، مجلة الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 7، يوليو 2016، ص1.

² نبذة عن الجزائر، منشورات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري، اديسا ابابا، 2016، ص1.

³ عبد المجيد عطار، ملف ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7 نوفمبر، 2015، ص123.

الضغوط على إيران وروسيا بحسب رأينا ليست عاملا أساسيا، ولكنها ساعدت على توسيع نطاق عدم استقرار السوق وعدم وجود رؤية بشأن تطوره أو مدته لذا يبدو أن شروط زيادة أسعار النفط هي:¹

- الانتعاش في الاستهلاك والنمو الاقتصادي العالمي عام 2016 وذلك بفضل السعر الحالي للنفط، وانخفاض إنتاج النفط والغاز الصخري بنحو 50% لأن الأسعار الحالية لم تعد قادرة على دعم تكاليف الإنتاج.
- الاتفاق بين الدول المنتجة في الأوبك وخارجها حتى ولو كان ذلك إجراءات رمزية لاستقرار الأسعار ومنع تدهورها مرة أخرى.
- الاتفاق بين دول الأوبك لمواجهة التأثيرات الممكنة والتكيف معها بشأن زيادة الإنتاج من إيران، العراق وليبيا

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية، فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986 حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للنفط مما تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية، فأنحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة حيث يمكن استنتاج ما يلي:

- إن التقلبات السعيرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 204 التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة.
- هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار البترول على الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

¹ عبد المجيد عطار، مرجع سبق ذكره، ص123.

- إن الاقتصاد الوطني يبقى للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية حيث أعاد القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي والانتقال لاستخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية¹، ويظهر المسح النقدي للفترة 1990 - 1994 التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية مما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود، فيما يلي تحليلات لتطور عرض النقود للفترة 1990-2017 ومدى تأثيرها بتغيرات اسعار النفط.

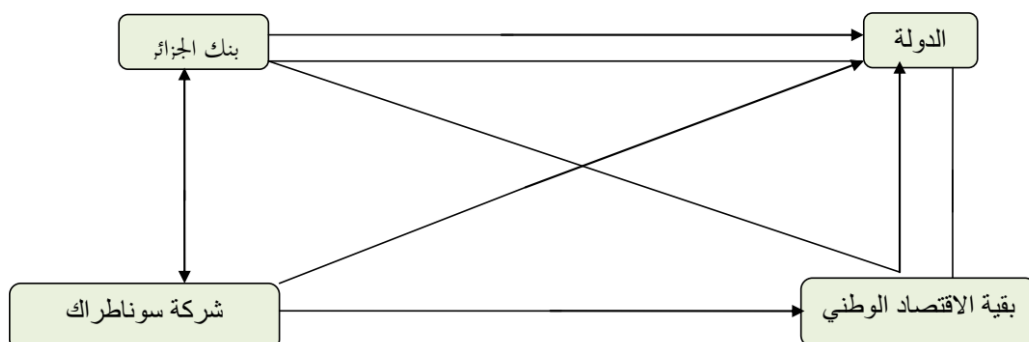
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الكتلة النقدية

يتطلب الاستقرار النقدي في أي دولة كانت سواء نفطية أو غير نفطية تضافر جهود كل الأطراف الفعالة في الاقتصاد بهيئة تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي الأمثل، وإن تبني الجزائر لسياسة توسعية هامة وبناءات اقتصادية من مشاريع وبنى تحتية، تطلب منها ذلك مزيدا من عرض النقود من أجل تمويل انجاز المشاريع التي تحتاجها الدولة، حيث عرف العرض النقدي في الجزائر نموا مستمرا ومتسارعا في بعض المراحل وهو ما جعل السلطات النقدية الجزائرية تتبنى إصلاحات نقدية تهدف أساسا إلى حجم الكتلة النقدية بما يلبي حاجيات التنمية والمحافظة على استقرار الأسعار.

تعتبر العملية النقدية في اقتصاد نفطي مثل الجزائر ذات خصوصيات معينة لا توجد في اقتصاديات أخرى المتنوعة لنشرح هذه العملية بتعين علينا فهم تحليل تركيبة الاقتصاد الوطني عبر عملياته في العالم الخارجي وذلك من زاوية تواجه أربعة أعوان اقتصاديين هم: شركة "سونا طراك"، الدولة، بنك الجزائر وبقية الاقتصاد الوطني، ومن خلال الشكل أدناه الذي يوضح العملية النقدية في الجزائر.

¹ بلعوز بن علي ، طيبة عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، سنة 2008، ص 30.

الشكل رقم (4،2): العملية النقدية في الجزائر



المصدر: زكية بويستة ، إنعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2018، ص 74.

ويتضح لنا من الشكل السابق إن العون الاقتصادي و الذي يتمثل في شركة "سوناطراك" هي الشركة الرئيسة التي تعمل على تجميع والادخار العملات الصعبة الناجمة عن صادرات المحروقات ويتم ايداعها في بنك الجزائر ويتنازل عنها لبنك الجزائر وفي المقابل العملات الصعبة المتنازل عنها يستلم هذا العون من بنك الجزائر في حسابه لدى البنوك التجارية بالعملة المحلية .

الفرع الأول: معالم الكتلة النقدية خلال الفترة 1990 - 1998

نظرا لتعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمة نفطية معاكسة في 1986 نزلت الأسعار خلالها إلى مستوى 14,43 دولار للبرميل، بعد تاريخ¹ 1986 ، بدأ النظام النفطي العالمي يشهد تكويننا لتحكيم آليات السوق، إذ أن نوعا من العقلانية في أداء أسواق النفط صار أمرا واقعا، بحيث أصبحت منظمة الأوبك تستجيب لحاجيات النمو الاقتصادي العالمي بكيفية ايجابية سواء من حيث المستوى المعقول للأسعار الذي تدافع عنه، أو من حيث إمداده لكميات الكافية من النفط، وبالتالي بعد معاناة الاقتصاد الوطني من صدمة النفطية 1986، ونحن نعلم ان اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي، فقد اعتمد عدة سياسات للخروج من الأزمة بتدخل صندوق النقد الدولي، من بينها التحكم في السياسة النقدية لصيرورة الاقتصاد سواء كانت

¹ مولود بوعوينة ، هاشم جمال، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-مقاربة تحليلية وصفية- ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الشلف، العدد 03 ، العدد 05، 2017، ص120.

سياسة توسعية أو انكماشية، لكن في هاته المرحلة تتبع الجزائر سياسة توسعية في فترة التسعينيات لتوفير السيولة للاقتصاد نظرا لما عاناه في فترة الثمانيات، وسوف نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5،2): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)

الوحدة: مليار دج

بنود المسح النقدي	1990	1991	1992	1993	1994
صافي الأموال الأجنبية	6.5	24.3	22.6	19.6	60.4
صافي الأموال المحلية	336.5	391.9	493.3	607.4	663.3
الائتمان المحلي	414.1	485.7	625.1	747.6	774.4
صافي الائتمان للحكومة	167.0	159.9	159.1	527.4	468.6
الائتمان للاقتصاد	247.0	325.8	465.2	220.2	305.8
بنود أخرى (صافي)	77.5-	93.8-	131.8-	140.2-	111.1-
النقد وشبه النقد (M2)	343.1	416.2	515.9	627.0	723.7
النقد (M1)	270.7	325.9	369.7	446.5	476.0
أشبه النقد	72.2	90.3	146.2	180.5	247.7
ودائع (CNEP)	85.5	98.2	118.2	132.0	141.9
الالتزامات السائلة M3	428.5	514.4	634	759.0	865.6

المصدر: بلعوز بن علي ، طيبة عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، سنة 2008، ص 30.

من خلال الجدول نلاحظ هناك تطور وتزايد في نمو الكتلة النقدية وقابلاتها خلال الفترة 1990-1994، رغم ما تعرض له الاقتصاد الوطني في أزمة الثمانينات، وتدخل الصندوق النقد الدولي لحل أزمة المديونية التي وقعت فيها الجزائر نتيجة انخفاض اسعار النفط آنذاك، الا ان الجزائر في فترة التسعينات اتبعت في بداية سياسة انكماشية، الا ان ضرورة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية فرضت تطبيق سياسة نقدية توسعية، لتلبية حاجات الافراد والمجتمع لمتطلبات التوازن الاقتصادي، تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، حيث أعاد القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك وكسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال لاستخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية.

حصلت عدة تطورات نقدية منذ سنة 1990-1994 حيث نلاحظ تزايد في الموجودات الاجنبية والمحلية ارتفعت من 6.5 % الى 60.4%، ونلاحظ كذلك هذا الارتفاع في الكتلة النقدية خلال نفس الفترة من 343.1 مليار دج الى 723.7 مليار دج، فهاته الفترة تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، فيمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة، تتمثل الفترة الأولى بالسنوات التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي أين كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع و تهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، إذ أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي إنتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت على تطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي و تمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، ويظهر المسح النقدي للفترة 1990-1994 التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية مما نتج عنه إرتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: معالم الكتلة النقدية ومقابلاتها الفترة 2000 - 2015

إن التطور المسجل في الوضعية النقدية من سنة لأخرى، فقد ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات في سنة 2000 على تراكم متزايد للاحتياطيات الرسمية للصرف لدى بنك الجزائر، لكونها من اهم مقابلات الكتلة النقدية التي اثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي، انعكس ذلك على السياسات وقرارات البنك في المجال النقدي، ففي سنة 2001 فقد شهدت أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية (M2) فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 22.3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001 يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب، ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية (M2) إلى 2071.8 مليار دينار جزائري مقابل 1659.3 مليار دينار سنة 2000 أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9% ويرجع ذلك إلى¹:

- زيادة الأرصدة النقدية الخارجية.

¹ عبد الله البحري، علي صاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرا، العدد 13، ديسمبر 2017. ص 09.

- انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 الذي رصد له حوالي 520 مليار دينار جزائري (7 مليار دولار) من سنة 2001 إلى 2004 لا تتجاوز 30% سنة 1993.

إن هذا الوضع يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي، وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر، الأمر الذي أصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى البنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي، والتي قدرت متوسط 38.5 % خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008، مقارنة بالفترة 2009-2014 التي بلغ المتوسط 7.51 % نتيجة للصدمة الخارجية 2009، المتمثلة في انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة قدرها 42.5 % مقارنة بسنة 2008، بالإضافة إلى الضغوط التضخمية الناتجة عن تضخم فاتورة المواد الغذائية المستوردة.

أما بالنسبة للكتلة النقدية فقد سجلت توسع في نمو الكتلة النقدية من 2473.50 مليار دج سنة 2001 إلى 13677.10 دج سنة 2014، بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، وهذا ناجم عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسوناطراك، إضافة إلى ذلك ارتفعت قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1310.8 مليار دج إلى 15734.9 مليار دج سنة 2014 أي بنسبة نمو تقدر بـ 453 %، إلا أن سنة 2015 تميزت بانخفاض للكتلة النقدية وصل إلى 220,5 5 مليار دج راجع لانخفاض إيرادات المحروقات تسببت و انخفاض المعروض النقدي، تسببت في اتباع سياسة انكماشية نظرا لتقلبات اسعار النفط.

ومن خلال كل هذا فإن السياسة التوسعية التي اتبعتها السياسة النقدية 2001 إلى منتصف 2014، ثم السياسة الانكماشية ابتداء سنة 2015، تتبى بحدوث اضطرابات مفاجئة تهدد الاستقرار الاقتصادي مستقبلا، نظرا لأن أسباب هذا الفائض متعلقة بالخلل الهيكلي للاقتصاد ثم العجز فجأة في ميزانية الدولة الجزائر، والمتمثلة في الاعتماد على المحروقات، فمداخيل النفط الذي يتم تنفيذها هي سبب الرئيسي في فائض السيولة ونقصها، إذا تميز تطور الاقتصاد الكلي خلال السنوات 2000 - 2010 بالفائض الهيكلي للادخار على الاستثمار رغم التآكل الواضح المسجل في هذا المجال خلال سنة 2009 بسبب الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير، ساهمت صلاية الوضعية المالية الخارجية في إرساء القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية لاسيما ما بين 2003 و 2008، كما يشهد ذلك التراكم الأكثر أهمية للاحتياطات الرسمية للعرض خلال سنتي 2007 - 2008 وعليه تبرز الموجودات الخارجية بصفة

لملوسة كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر¹، كما أدى الانخفاض في فائض السيولة المصرفية في 2015 واستمراره في 2016 إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية، كانت تكمن إدارة السياسة النقدية، منذ مدة طويلة، في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص و تسهيلات الودائع، ثم اتجهت، من شهر أوت ابتداء 2016، نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي². انظر الى الجدول (2،6) و(2،7)

الجدول رقم (2،6): تطور الكتلة النقدية وصافي الموجودات في الجزائر للفترة 2001-2015

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صافي الموجودات الخارجية	1310,80	1755,70	2342,70	3119,20	4179,40	5515,00	7415,50	10246,90
صافي الموجودات الداخلية	1162,70	1145,80	1011,80	618,90	-32,50	-581,40	-1420,90	-3291,00
الكتلة النقدية	2473,50	2901,50	3354,40	3738,00	4146,90	4933,70	5994,60	6955,90
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
صافي الموجودات الخارجية	10885,70	11996,50	13922,40	14940,00	15225,20	49,41751	15 522,5	
صافي الموجودات الداخلية	-3712,60	-3715,80	-3993,20	-3924,80	-3283,60	-0118741	-10 302,0	
الكتلة النقدية	7173,10	8280,70	9929,20	11015,10	11941,50	13677.10	5 220,5	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع:

- عبد الله البحري، علي صاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرا، العدد13، دسمبر 2017، ص9.
- تقرير بنك الجزائر، 2017، ص148.
- محمد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001-2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد03، العدد01ن2017، ص14.

الجدول (2،7): التغير النسبي للكتلة النقدية ومعدل السيولة%

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تغير الكتلة النقدية	22,30	17,30	15,60	11,40	10,90	18,70	21,50	16,00
معدل السيولة	58,10	63,90	63,70	61,00	55,20	57,90	64,00	62,7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
تغير الكتلة النقدية	3,10	15,40	19,90	10,90	8,40	41794	0,1	
معدل السيولة	72,00	69,10	68,40	68,40	72,10	79,49,	82,1	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع:

- عبد الله البحري، علي صاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرا، العدد13، دسمبر 2017، ص9.

¹ عبد الله البحري، علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير بنك الجزائر 2016، سبتمبر 2017، ص129.

- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير بنك الجزائر 2017، جويلية 2018، ص 148.
- محمد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001-2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 03، العدد 01، 2017، ص 14.
- من خلال ماسبق نستنتج ان الكتلة النقدية سجلت متوسط نمو سنوي قدره 10 في المائة في الفترة من 2011 إلى 2014، انخفض معدل نموها في عام 2015 ليبلغ 0.12 في المائة. ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع الودائع المصرفية ناقص 11.96 في المائة، وودائع قطاع المواد الهيدروكربونية ناقص 40 في المائة. ومع انخفاض أسعار النفط، تسبب تدهور وضعية ميزان المدفوعات بالفعل في خفض السيولة المصرفية. وزادت حدة هذا الأخير مع إطلاق القرض الإلزامي الذي سمح بجمع 568 مليار دينار جزائري ولكن الذي اقتصر الاكتتاب فيه أساساً على البنوك العامة.¹

الفرع الثالث: معالم القروض المقدمة للاقتصاد والدولة

عرفت مرحلة 2000-2014 ارتفاع في إيرادات الجباية البترولية بنسبة 188.98% نتيجة ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي ساعد على دعم الإيرادات الكلية للموازنة العامة و التقليل من اعتماد الخزينة العمومية على تسبيقات بنك الجزائر والقروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي ككل، وسميت هذه المرحلة بمرحلة انتعاش إيرادات الجباية البترولية، أمام تقلص احتياطات الصرف وارتفاع صافي المستحقات على الدولة، واصلت القروض الموجهة للاقتصاد (خارج إعادة شراء المستحقات غير الناجعة) تزايدها خلال سنة 2016 بوتيرة 8,7 % مقابل 11,9 %، سنة 2015.²

إن التحسن الكبير الذي عرفته الجباية البترولية بداية من سنة 2000 كان له أثر كبير على الدين الداخلي للدولة نحو الجهاز المصرفي، فالفائض الذي عرفته الموازنة العامة بداية 2000 كان مردود إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ما أدى إلى تراجع القروض المقدمة للدولة، يعني تراجع اعتماد الخزينة على تسبيقات بنك الجزائر، و إلي سداد هذه الأخيرة لكامل قروضها اتجاه بنك الجزائر سنة 2000، عموما تراجعت القروض المقدمة للدولة سنة 2000 بنسبة 20.09% و سنة 2001 بنسبة 15% وبنسبة 26.83 % سنة 2003، وبداية سنة 2004 أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجمل النظام المصرفي، علما أن هذه الفترة 2004-2008 شهدت ارتفاعا كبيرا لأسعار النفط، الأمر الذي انعكس

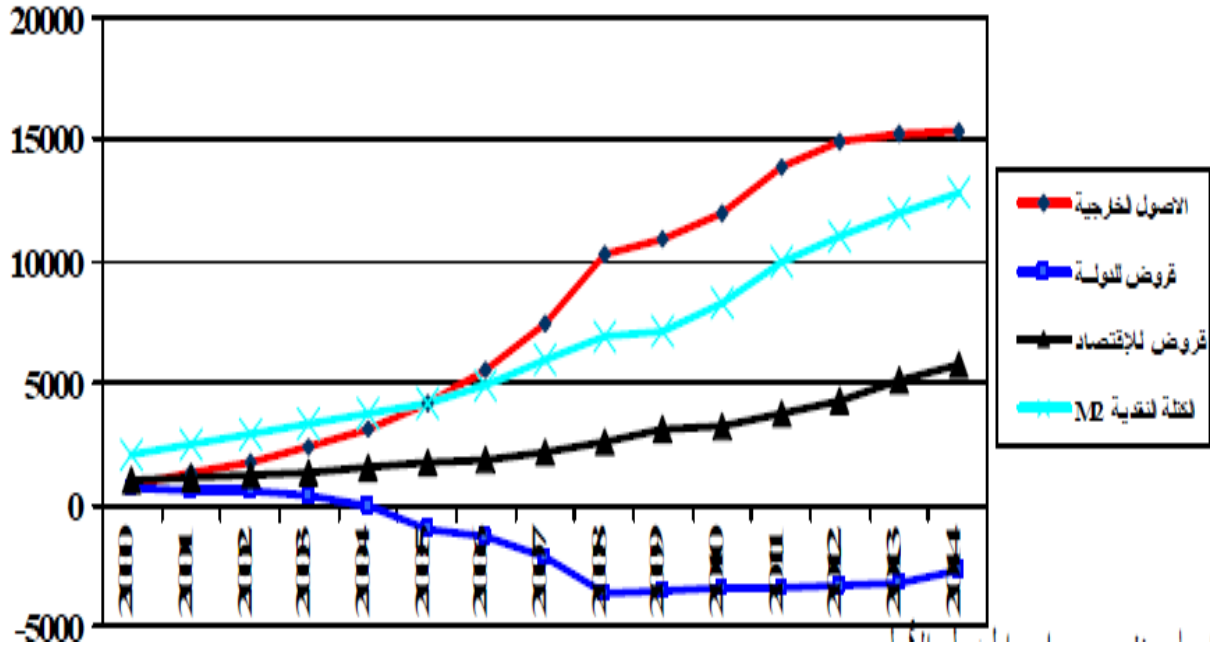
¹ نبذة عن الجزائر، نشرية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اديس ابابا، 2016، ص ص 13-14.

² التطور الاقتصادي والنقدي، تقرير بنك الجزائر 2016، سبتمبر 2017، ص 133.

ايجابيا علي إيرادات الجباية البترولية، و تحقيق فائض كبير في موازنة الدولة وصل سنة 2006 إلى حدود 1186.8 مليار دج.¹

وهنا يمكن القول أن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية قلل اعتماد الخزينة العمومية على القروض المقدمة له من قبل الجهاز المصرفي، أن تراجع إيرادات الجباية البترولية يؤدي بالدولة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، و العكس في حالة انتعاش إيرادات الجباية البترولية، باعتبار القروض المقدمة للدولة تعتبر عنصرا من مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر إضافة إلي الأصول الأجنبية الصافية و القروض المقدمة للاقتصاد.

الشكل (2،5): التمثيل البياني لعرض النقود ومقابلات الكتلة النقدية 2000-2014



المصدر: عبد الله البحري، علي صاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرا، العدد 13، دسمبر 2017، ص 9.

نلاحظ من خلال الشكل تطور قروض المقدمة للاقتصاد فهي في تزايد من سنة 2000 الى سنة 2014، اما القروض المقدمة للدولة سلبية بسبب تزايد إيرادات البترول الا ان في الآونة الاخيرة حدث العكس، بعد سنة 2015 تسبب الانخفاض في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 والذي استمر في 2016 في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي، الناجم عن هذه العجوزات، النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية (M2)

¹ زكية بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

في سنة 2016 (0.79%) كما كان عليه الحال في 2015 (0.13%)، لكن وعلى خلاف سنة 2015 أين كان النمو الضعيف لـ (M2) راجع جزئيا إلى الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات ففي سنة 2016 يكمن مصدره الانخفاض في ودائع قطاع خارج المحروقات (3.2%)، بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2.6%¹.

المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة التضخم المستهدف في الجزائر

يشكل التضخم خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي ككل، فقد ظهرت اقتناعات لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الاسعار يجب أن يكون هو الهدف الأولي للسياسة النقدية. كما تبين أيضا منذ نهاية الثمانينات أن التأثير في التضخم غير مباشر (عن طريق التحكم في المتغيرات الوسيطة كمعدلات الفائدة، سعر الصرف و المجمعات النقدية) لم يكن فعال في تحقيق ذلك الهدف، الامر الذي دفع إلى تبين أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبنين على مقارنة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل بعض الدول المتقدمة أو النامية، و عرف هذا الاسلوب بسياسة استهداف التضخم.²

الفرع الاول: واقع سياسة استهداف التضخم

بدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة، بدأ في نيوزلندا في ديسمبر 1989 ، ثم في كندا في فيفري 1991 ، ثم في المملكة المتحدة في 1992 ، ثم تلتها باقي الدول الصناعية الأخرى كأستراليا والسويد في 1993 إن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة و مستقرة للتضخم شجع عددا من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل الشيلي وبولندا في 1999 ، كولومبيا، كوريا وجنوب إفريقيا في 2000 ، هنغاريا، إسlanda والمكسيك في 2002 ، وأخيرا الفيليبين والبيرو في 2002 أيضا. أن هناك 97 دولة تستهدف معدلات التضخم، منها 11 دول قديمة و 74 دولة الباقية، يرى Kuttner أن هناك 21 دولة تستهدف معدلات التضخم، منها 07 دول قديمة و 04 دولة الباقية، حديثة العهد.³

كما يعرف Eser Tutar استهداف التضخم بأنه : " نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف

¹ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016 ر، بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص133.

² جميلة وجدي، السياسة النقدية واستهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015، 2014-2016، ص94.

³ Kenneth N.Kuttner, "A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence".2004, p 8:

www.rba.gov.au/PublicationsAndResearch/Conferences/2004/Kuttner.pdf.20/5/2019.

الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الأولي للسياسة النقدية". ويلخص Kenneth N.Kuttner إلى وجود طريقتين للتفكير في تعريف استهداف التضخم:

-تتعلق الطريقة الأولى بالخصائص الملاحظة أو الظاهرة لإطار سياسة الاستهداف.

-أما الطريقة الثانية تتعلق بمدى أمثلية هذه السياسة كقاعدة لإدارة السياسة النقدية.¹

اذن إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالاستهدافات الوسيطة في المرحلة التي سبقت فترة نهاية الثمانينات، حيث كان الاعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الاستهدافات الوسيطة و أن هناك علاقة وثيقة بينها وبين الأهداف النهائي.²

من شروط استهداف التضخم ما يلي:³

- ◆ الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط.
- ◆ التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدي في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.
- ◆ إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات (تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في التضخم، لي فقط المجمعات النقدية، واستعمالها في اتخاذ قرار السياسة النقدية، يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بالتضخم المحلي).
- ◆ زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.
- ◆ إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في انجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

الفرع الثاني: الاطار القانوني لسياسة التضخم المستهدف

الاقتصاد الجزائري الاقتصادي الموجه الى الاقتصاد السوق، احداث اصلاح عميق لاطار ووسائل السياسة النقدية بواسطة القانون 10-90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، وفي 2003 تم احداث تعديل للصلاحيات العامة لبنك الجزائر بواسطة الامر رقم 03-11 حيث تكليفه بتنظيم الحركة النقدية، التوجيه والرقابة، بكل الوسائل الملائمة، خاصة بعد فضيحتي بنك الخليفة والبنك الصناعي

¹ جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² طيبة عبد العزيز " سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005، ص 100.

³ بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

والتجاري الجزائري، والتي ابانت عن ضعف اليات الرقابة التي كان يستعملها بنك الجزائر، حيث تنص المادة 35 منه على مايلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميدان النقد والقرض والصرف في توفير افضل الشروط والحفاظ عليها لضمان سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".¹

وفي سنة 2009 تمت مراجعة وتكملة الاطار التنظيمي بتدخلات بنك الجزائر، بموجب تنفيذ اهداف السياسة النقدية المحددة من طرف مجلس النقد والقرض "نص المادة 26 من الامر 03-11"، وتماشيا مع التطورات على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقب الازمة المالية الدولية، اصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، وسائلها واجراءاتها، إضافة الى ذلك تعطى الاحكام التشريعية الجديدة مدعمة بالامر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 إرساء قانونيا لاستقرار الاسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مبررا ضرورة استهداف التضخم.²

لذلك تعتبر سنة 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر، واستلزم تطبيق السياسة المرور ببعض المراحل نوجزها فيما يلي:

- 2011 اول سنة لتطبيق استهداف التضخم الضمني على الافق متوسطة الاجل.³
- 2012 الاعلان عن فكرة تطبيق الاستهداف المرن للتضخم، الذي يعتمد على:⁴
- مؤشر اسعار الاستهلاك.

- ايجاد علاقة بين التضخم والمجمع النقدي M2 "خارج ودائع قطاع المحروقات"

- 2013 اول سنة تطبيق الاستهداف المرن للتضخم.⁵

إن الحكم على مدى فعالية سياسة استهداف التضخم مرتبطة أولا بمدى توفر شروط تطبيق هذه السياسة، ثم تتعلق بمدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل أو المدى المستهدف. والجدول المالي يوضح تغير مستويات معدل التضخم:

¹ التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر"، نوفمبر 2014، ص481.

² التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر"، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، طبعة نوفمبر 2014، ص 150.

³Rapport 2012 de la Banque d'Algérie, «Evolution Economique et Monétaire en Algérie», 16 Juillet 2013, page 129

⁴ Rapport 2010 de la Banque d'Algérie, , page 148

⁵ Rapport 0210 de la Banque d'Algérie, «Evolution Economique et Monétaire en Algérie», 16 Juillet 2013, page 129

الجدول (2،8): التغير مستوى العام للأسعار ومعدل التضخم % للفترة 2001-2015

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مستوى العام للأسعار %	100,00	101,40	105,72	109,92	111,43	114,01	118,20	123,95
معدل التضخم السنوي %	4,20	1,40	4,26	3,97	1,38	2,31	3,68	4,86
معدل التضخم المستهدف %	3	3	3	3	3	3	3	3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
مستوى العام للأسعار %	131,06	136,19	142,34	155,00	160,05	164,72	172,65	
معدل التضخم السنوي %	5,74	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	
معدل التضخم المستهدف %	3	3	4	4	4	4	4	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع:

- عبد الله البحري، علي صاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرا، العدد 13، ديسمبر 2017. ص 9.
- التطور الاقتصادي والنقدي، تقرير بنك الجزائر 2017، جويلية 2018، ص 148.
- محمد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001-2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص 14.

خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015 ، وبالرغم من السياسة المالية التوسعية، بقي معدل التضخم تحت السيطرة في حدود 4 في المائة. ويُعزى ذلك لعاملين أساسيين هما: زيادة معتدلة للرواتب وتضخم مستورد ضعيف نسبياً. وكان للزيادات في الأجور المتفق عليها في الخدمة العامة في عام 2012 أثر تضخمي كبير لكنه مؤقت وبلغ التضخم السنوي ذروته بنسبة 8.9 في المائة في يناير 2013 ثم شهد انخفاضاً ليبلغ أدنى معدل له بنسبة 1.5 في المائة في أغسطس 2014 ، ودخل بعد ذلك في مرحلة من الصعود بلغ حدّاً أقصى قدره 5.3 في المائة في سبتمبر 2015 ، واستقر التضخم السنوي في حدود 4.8 في المائة في عام 2015 مقابل 2.9 في المائة في عام 2014 ، وشهد التضخم المسمى "بالهيكلي"، أي ذلك الذي لا يشمل السلع غير المستقرة من حيث السعر المواد الغذائية الطازجة بشكل أساسي)، ارتفاعاً بلغ 4.2 في المائة كمعدل سنوي في سبتمبر 2015، واستبعد بنك الجزائر أن يكون ارتفاع التضخم راجعاً إلى نمو الكتلة النقدية ولا إلى العجز المسجل في عرض السلع، مرجحاً أكثر فرضية الخلل في الأسواق، لاسيما تلك الخاصة بالمنتجات الزراعية الطازجة غير المضبوطة بالشكل المطلوب¹.

ومنه نستنتج ان إيرادات الدولة من صادرات المحروقات واستقرار المؤشرات الكلية خاصة النقدية منها، الى انتهاج الحكومة منحى مغاير في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أصبحت تعتمد على سياسة

¹ نبذة عن الجزائر، نشرية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

اقتصادية جديدة ذات توجه كينزي، تهدف اساسا الى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري، وتشجيع الاستثمار الانتاجي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، مما جعل السياسة النقدية كأداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية على طول الفترة 2001-2014، مع منح صلاحيات اوسع لوزارة المالية لجعل السياسة النقدية تتماشى مع متطلبات هذه البرامج التنموية.

يسعى مجلس النقد والقرض بتنفيذ الأهداف المتعلقة بتطور المجاميع النقدية و القرضية، المنسجمة مع استهداف التضخم بنسبة 4 ٪، وحدد معدل النمو للكتلة النقدية M2 ب 4,7 ٪ ومعدل نمو القروض للاقتصاد ب. 13,5 ٪. تم التنبؤ بأهداف التضخم والمجاميع النقدية والقرضية على أساس فرضية سعر متوسط للبترو (صحراء بلاند) يقدر ب 22 دولار للبرميل .بعد ذلك، في نهاية سنة 2017 ، بلغ متوسط سعر البترول 24 دولار للبرميل، أي قريب جدا من السعر المفترض قبل بداية سنة 2017 أما فيما يخص التوسع النقدي، فقد كان أعلى 8,3 ٪ من المرتقب 4,7 ٪ في حين، لم يكن التوسع خارج ودائع قطاع المحروقات، الذي استفاد في نهاية 2017 من إعادة شراء مستحقاته على الخزينة، سوى ب 5,1 ٪، أي ما يقارب المستوى المرتقب. فيما يخص التضخم، عرفت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، التي بلغت 7,1 ٪ في مارس 2017 ، تباطؤاً لتبلغ 5,6 ٪ في نهاية السنة. مقاساً بالانزلاق السنوي، يعد هذا التباطؤ في وتيرة ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، التي انتقلت من 7,0 ٪ إلى 4,9 ٪ في ديسمبر 2017 ، أكثر وضوحاً وبإبقاء العوامل الأخرى ثابتة، يشير إلى استمرار انخفاض التضخم، بمعدلته السنوي، إلى ما بعد ديسمبر 2017¹ ولا يقوم بنك الجزائر بتقييم مداخيل العملة الأجنبية المتأتية من صادرات شركة النفط الوطنية سوناطراك . وبالتالي، فقد أثارت زيادة أسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثالثة تدفقا كبيرا للسيولة داخل النظام المصرفي، وقد منع هذا التدفق في السيولة بنك الجزائر من استغلال سعر فائدته الذي يؤثر على تكلفة إعادة تمويل البنوك، وبغية وضع حد للتضخم، اتبع بنك الجزائر سياسة استعادة السيولة.

المطلب الثالث : تقلبات أسعار النفط وسياسة التمويل غير التقليدي

تواجه بلدان الربيع النفطية و منها الجزائر تحديات مالية صعبة ومخاطر عميقة ، نتيجة كل صدمة خارجية سببها تدهور أسعار النفط عالميا، و الذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الجزائري وأهم أداة لتمويل التنمية ، وهو الأمر الذي يتطلب اهتمام خاص نحو تطوير وتنويع آليات بديلة لتمويل الاقتصاد. حيث أصبح على هذه الاقتصاديات تبني أساليب أخرى قد تكون تقليدية ، حديثة أو مبتكرة لتمويل التنمية المرتبطة بالمتغيرات الجديدة الداخلية و الخارجية بعيدا عن التبعية للربيع

¹ تقرير بنك الجزائر، 2017، ص 133.

النفطي وما ينجر عنه من أزمات حادة تهدد مسار التنمية بها مما استوجب على حكومة الجزائر التصدي لصدمة تدهور أسعار النفط عن طريق مصدر من مصادر التمويل وهو التمويل غير التقليدي.

الفرع الأول : التمويل غير التقليدي كسياسة نقدية راهنة

اقرت الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية غير مسبوقه كاللجوء الى انواع جديدة من التمويل واقرار منتجات مصرفية جديدة، بداية ازمة الاقتصاد الجزائري تعود على التراجع اسعار النفط، الذي يشكل نقطة ارتكاز للاقتصاد الجزائري حيث يمثل 60 % من الميزانية و 94 % من عائدات التصدير، ومع تراجع اسعار النفط واجه الاقتصاد الجزائري العديد من التحديات، كارتفاع في مستويات عجز الميزانية، تراجع في مستوى الاحتياطات، ادى او دفع الجزائر الى خفض مستويات الانفاق العام وصلت الى 16% خلال 2017، عجز الميزانية بلغ 15 % في 2016.¹

إن التمويل غير التقليدي الذي يقصده برنامج الحكومة هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض والنقد، وقد بين البرنامج أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار، وقد صرح الوزير الأول في الجزائر احمد اويحي بان المال الذي تطبعه الجزائر في خمس (5) سنوات القادمة هو : 570.000 مليار دينار (40 ضعف المال الموجود) يعني أن الدولة ستطبع 400 مليار مليون إضافية لا يقابلها إنتاج لكل فرد جزائري ، وهو ضرورة حتمية في لانهايار أسعار النفط، كما أضاف أن كل المال الموجود في الجزائر = 14.500 مليار دينار. والمال الموجود في الاقتصاد الموازي = 2,700 مليار دينار ميزانية التسيير 2017=4,591 مليار دينار ميزانية التجهيز 2017 = 2 مليار دينار².

الفرع الثاني : تقرير بنك الجزائر والاطار القانوني حول عملية التمويل غير التقليدي

أصدر بنك الجزائر تقريراً لتقييم تنفيذ التمويل غير التقليدي للميزانية، ولتسليط الضوء على سياسة المالية التي انتهجتها رئيس الحكومة منذ سنة 2014، ان اللجوء الي هذا الاجراء بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط ، بداية من منتصف سنة 2014، اثر سلبا في المالية العامة للدولة، وقد ادى هذا الوضع المالي إلى تآكل سريع من المخزون في الميزانية المتراكمة منذ سنوات، ما ادى الى تعليق العديد

¹ يزيد تفرات، وآخرون، التمويل غير التقليدي بالجزائر واقع و آفاق - ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،جامعة الأغواط ،العدد 1، 2008،ص2.

² <http://hmsalgeria.net/ar/editor/9336-20170910,consulté 10/05/2019>.

من مشاريع الأشغال، وقال التقرير ان الوضع المالي في الجزائر يختلف جملة وتفصيلا عن العديد من الدول التي انتهجت هذا النمط من التمويل المالي للخرينة واعطى امثلة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان. واقترح بنك الجزائر في رده مناهج بديلة لتمويل الخزينة العمومية في المرحلة المتوسطة، بتطبيق المادة 53 من قانون المالية، وكانت النتائج على الخزينة العمومية مرضية بـ 610 مليارات دينار في عام 2016 ، 920 مليار دينار في 2017 و 1000 مليار د.ج في 2018. وتم إدخال المادة 45 مكرر في قانون المالية عام 2017 ، هذه السنة التي كانت فترة تعبئة الأموال فقط. ومنذ منتصف¹.

فيما سبق(تقليدياً)، وفقا للمادة 46 من قانون "النقد والقرض"، "بنك الجزائر "يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية:²

❖ لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.

❖ كان البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصادياً مستقلا يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء "سندات الخزينة" نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبيتها "أصول ذات جودة أقل". ولكن وفي ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن "بنك الجزائر" سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخرينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، كما وسوف يمدد مدة قروضها. ما سوف يوفر سيولة هائلة للخرينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

❖ وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد. ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص "بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.

¹<https://algeriemaintenant.com/2019/04/13/>, consulté 10/05/2019.

² نور الدين جوادي، مصادر "التمويل غير التقليدي" للخرينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي؟؟:

<https://www.altahrironline.com/ara/articles/271591> consulté 10/05/2019.,

لكن في ما بعد من خلال المادة 45 مكرر انه ¹:

يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل، استثنائي ولمدة خمس سنوات بشرا مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الاخيرة، من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تتخذ هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي ان تقضي نهاية الفترة المذكورة اعلاه كأقصى تقدير الى:

- توازنات خزينة الدولة.

- توازن ميزان المدفوعات.

ومن بين انواع الإجراءات غير تقليدية كما يلي: إجراءات التمويل غير التقليدي هي إجراءات سياسية نقدية مؤقتة بهدف استعادة قنوات بث السياسة النقدية ودعم للقرض البنكي وللسيولة في السوق النقدي، الاجراءات غير تقليدية ثلاث انواع:²

- إجراءات التسيير الكمي: هي اجراءات يقوم من خلالها البنك المركزي باقتراح كمية من النقود على البنوك التجارية، تشبع هذه الاخيرة من الطلب على النقود سيؤدي بها الى انفاق فائض الارصدة النقدية اي ستمنح من جديد قروض مصرفية للعائلات والمؤسسات.

- إجراءات توجيه توقعات المعدلات في المستقبل تمثل للبنك المركزي الالتزام على مسار المستقبل لمعدلاتها للفائدة الاساسية المساعدة على خفض معدلات الفائدة على المدى القصير والطويل وتقريبا من معدل الفائدة الاساسي للبنك المركزي، تأخذ شكل التزامات واضحة من اجل الحفاظ على مستوى منخفض او معدوم معدل الفائدة الاساسي خلال فترة زمنية.

- اجراءات تليين الائتمان: هذه تميل الى تجاوز تسبب مازق قناة الائتمان، أما من خلال ظاهرة "مصيصة السيولة"، واما التوتر في بعض القطاعات الرئيسية.

¹ قانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 اكتوبر 2011، الجريدة الرسمية رقم 57، 12 اكتوبر 2017، ص4.

² Dr. Abderrahmane Mebtoul- **Le programme du gouvernement et le financement non-conventionnel :risque inflationniste**-18/06/2017 site : <https://www.algerie1.com/eclairage/le-programme-du-gouvernement-et-le-financement-non-conventionnel-risque-inflationniste> ,consulté 10/05/2019.

إذن البنك المركزي يتصرف كوسيط اخير تمويل مباشر للاقتصاد.

الفرع الثالث: ايجابيات وسلبيات التمويل غير تقليدي

تتمثل ايجابيات وسلبيات التمويل غير التقليدي في مايلي:

أولا: ايجابيات التمويل غير تقليدي: نوجزها في النقاط التالية:

- ضمان تغطية العجز في الميزانية.
- تمويل الدين العام المحلي.
- دعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.
- استمرار تغطية نفقات الدولة.
- تجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تسديد الديون الداخلية المستحقة على الدولة.
- استمرار تمويل المشاريع والاستثمار.
- تشجيع الاستهلاك وتنشيط الحركة الاقتصادية.
- تجنب الاستدانة الخارجية.

ثانيا: سلبيات التمويل غير تقليدي: نوجزها في النقاط التالية:

- زيادة الكتلة النقدية "طبع النقود" بدون مقابل انتاجي يفجر ظاهرة التضخم
- تدهور قيمة العملة المحلية امام العملات الاخرى
- ارتفاع تكاليف المشاريع المستقبلية
- ارتفاع معدلات البطالة
- التقشف الميزاني
- تدهور التصنيف الائتماني للدين السيادي وصعوبة الاستدانة الخارجية

والجدول التالي يبين الفرق بين التمويل التقليدي وغير التقليدي:

الجدول الجدول (2,9): مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي

التمويل التقليدي	التمويل غير تقليدي
استفادة الخزينة العمومية من حساب جاري على المكشوف في حدود 10 % من إيرادات الدولة العادية للسنة السابقة.	استفادة الخزينة العمومية من حساب جاري على المكشوف دون سقف للانتماء وبشروط أكثر سراً كالفوائد الصفرية.
لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية.	سمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية.
اكتتاب البنك المركزي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها في السوق (استقلال البنك المركزي).	شراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية (كمية، استحقاق، جودة).
طباعة النقود وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد (حجم الاقتصاد، سياسة نقدية، نصوص تنظيمية).	طباعة النقود (البنك المركزي) من دون قيد لتلبية حاجيات الخزينة العمومية.

المصدر: من اعداد الطلبة

إن يتضح من كل هذا ان تبني الية التمويل غير تقليدي هو نتيجة لهشاشة مالية الدولة في ظل غياب تنويع اقتصادي، واللجوء له فرض نفسه وليس خيار في ظل استبعاد الاستدانة الخارجية وحدودية عائدات الاقتراض الداخلي، يقود هذا الى طباعة النقود دون غطاء مما يزيد مخاطر التضخم، في حين اليات تطبيق التمويل غير تقليدي تركز هيمنة الخزينة العمومية على النظام البنكي، والاصدار النقدي يتم دون ارادة حقيقة للبنك المركزي، فسلبية النظام البنكي تمنعه من تشكيل وتكوين ثقافة بنكية، والخطر بالنسبة للجزائر هو السلوك الاتفاقي للدولة ذو البعد الاجتماعي المبالغ فيه السياسة الاقتصادية التنموية، والحل ليس استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة، بل استحداث موارد تمويل جديدة.

خلاصة

من خلال تناولنا لهذا الفصل والذي استخلصنا النقاط التالية:

- تعد الجباية البترولية أهم إيراد تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها العامة وذلك لتمويل نفقاتها العامة والتي تتأثر بتقلبات أسعار النفط، فقطاع المحروقات يهيمن على الاقتصاد الجزائري ككل فقد وصلت مساهمته في المتوسط 45% من الناتج الداخلي الخام في السنوات الاخيرة وهذا كله يوضح هشاشة البنية الاقتصادية للجزائر والذي كشفت عنه كل من الصدمة النفطية لسنة 1986 والصدمة النفطية الجديدة 2014.
- إن أي تقلب في أسعار النفط من شأنه التأثير على السياسة النقدية كتوازن الميزانية مثلا خاصة في حالة انخفاض اسعار النفط او انهيارها وهو ماتشهده الجزائر حاليا لذلك استوجب على الجزائر التصدي لهذا العجز عن طريق مصدر من مصادر التمويل وهو التمويل غير التقليدي.
- يتضح من كل هذا ان تبني الية التمويل غير تقليدي هو نتيجة لهشاشة مالية الدولة في ظل غياب تنويع اقتصادي. وللجوء له فرض نفسه وليس خيار في ظل استبعاد الاستدانة الخارجية وحدودية عائدات الاقتراض الداخلي.

خاتمة عامة

الخاتمة:

وعلى ضوء دراستنا انطلاقا من المعطيات الإحصائية لبنك الجزائر، ومن خلال المقالات والمؤتمرات العلمية المنعقدة حول موضوع انعكاسات انخفاض أسعار البترول على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2015 استخلصنا أن الجزائر خرجت من الأزمة الأولى بأريحية وهذا لعدة أسباب، الفائض الكبير الذي كانت تتمتع به في الاحتياطي، كما قامت بعملية تخفيض في الدينار الجزائري، لم تدم فترة الأزمة مدة كبيرة 2009، وكان معدل سعر البرميل 62.2 دولار.

لكن على العموم كانت الجزائر تعاني من فاض في السيولة، فكانت السياسة النقدية المنتهجة هي سياسة انكماشية تهدف إلى سحب السيولة من السوق والتخفيض من القروض، لكن في الأزمة الثانية انتهجت الجزائر سياسة توسعية، من خلال التوسع في منح القروض، ومن خلال أدوات السياسة التي يتبعها البنك المركزي، كما لجأت مرة أخرى إلى تخفيض في قيمة العملة، لكن هذه المرة كانت بنسبة أكبر من 2008. لكن لم تكن تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية فعالة، لكون السوق الموازي في الجزائر يسيطر على أغلب التعاملات النقدية حوالي 40 مليار دولار. حيث تحول من سوق موازي إلى اقتصاد موازي لكبر حجم التعاملات فيه.

وفي ما يلي عرض للنتائج التي توصلنا إليها عند دراستنا لهذا الموضوع ، وكذا نتائج اختبار فرضيات البحث وصولا الى التوصيات ،ثم افاق الدراسة .

① نتائج الدراسة

- للسياسة النقدية جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، سواء كانت أهداف أولية، وسيطية أو نهائية .وباعتبارها بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ أن لها تأثير على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.
- اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة، حيث نجدها ما قبل كينز في القرن التاسع عشر تنظر إلى أن النقود هي عنصر محايد، وبالتالي لا يؤثر على حركة النشاط الاقتصادي، وإذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ثم جاءت المرحلة الثانية بظهور الفكر الكينيزي إثر أزمة 1929 ومع ظهور الأفكار الكينيذية بدأ الاهتمام أكبر بالسياسة المالية ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية من خلال التمويل بعجز الميزانية، وفي المرحلة الثالثة خلال مطلع الخمسينيات

1951 أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد " ميلتون فريدمان " زعيم المدرسة النقدية الحديثة الذي صعد من الخلاف بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية، الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة عمل مزج لكل من أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية حتى يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي، إضافة الى ذلك ظهرت نظرية التوقعات الرشيدة التي تدلي ان الافراد لا يقعون ضحية الخداع النقدي، بل يحكمون في نظرهم نتيجة توقعاتهم الرشيدة للمستقبل.

- من خلال تحليل الوضعية النقدية في الجزائر أنها غاية في التعقيد، فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية التي أقرها قانون النقد والقرض والتعديلات المتعاقبة التي طرأت عليه، فانه لا يمكن للسياسة النقدية تجاه أمور أخرى تؤثر مباشرة على تحقيق الهدف النهائي، فظاهرة فائض السيولة الهيكلية ونقصها فجأة الذي ميّز الاقتصاد الوطني خلال الفترة محل الدراسة.
- إن البترول يعد من أهم القضايا والدعائم اقتصاد الجزائر في تركيبها الإنتاجية والاستهلاكية منأى عنه فعوائده من ركائز التنمية الاقتصادية ، لهذا نجد أنه يؤثر على السياسة النقدية، وخاصة ان اغلب إيرادات الجزائر عائدة من صادراتها للمحروقات، فان ارتفاع او انخفاض اسعار النفط تؤثر على سياسة الاقتصادية في الجزائر، خاصة انها تعاني من عدم تنوع اقتصادها.
- تبني سياسة استهداف التضخم يتطلب توفر أدنى شروط تطبيق هذه السياسة منها العامة و الأولية، ونجد الجزائر اعتمدت هذه السياسة إلا أنها لم تنجح إلى حد بعيد، لذا يستوجب توفير بيئة مواتية لها، كإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن طريق التشريعات القانونية، أو من ناحية الممارسة الميدانية لتوفير كل الشروط العامة.
- تعاني الجزائر جمود هيكلي مع تدهور النسيج الانتاجي وتبعية ريعية، وفي الوقت الراهن ترى الحكومة ان التمويل غير تقليدي هو الحل الوحيد للازمة الراهنة في الجزائر.
- الانفاق العام له حدود خاصة، المشكل الاستراتيجي والاساسي في الجزائر يكمن في ضرورة تجديد السياسات الضرورية المشجعة لتنمية الاقتصاد الوطني، لان الانفاق النقدي ليس الا وسيلة ذات محدودية من اجل تنمية مستدامة.

1 اختبار الفرضيات

في بداية البحث كنا قد وضعنا أربع فرضيات

- كانت الأولى أن السياسة النقدية هي السياسة التي تحكم في حركية النقود من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية تم تأكيدها، حيث تهدف السياسة النقدية إلى دعم الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، وتحقيق استقرار في الأسعار، أي معدل تضخم منخفض، والمساهمة في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية.
- الفرضية الثانية حول تأثيرات ارتفاع البترول الإيجابية على الاقتصاد لم يتم تأكيدها، حيث لاحظنا في الفصل الأول في المبحث الثاني التأثيرات السلبية للطفرات النفطية التي تقضي على الاقتصاد الإنتاجي، حيث تم التأكيد على عكس ذلك.
- الفرضية الثالثة لم يتم تأكيدها أو نفيها، لأنه في الواقع السوق الموازية تسيطر على نسبة كبيرة من التعاملات المالية، لكن يبقى بنك الجزائر مسيطر على قطاع هام من التعاملات المالية، والمسيطر في الإصدار النقدي وفي وضع السياسة العامة.
- الفرضية الرابعة تم تأكيدها من خلال الفصل الثاني، في المبحث الثاني من خلال الإحصائيات لاحظنا توجه الجزائر نحو تنويع تغطية الكتلة النقدية، وضخ السيولة في الاقتصاد والتوسع في منح القروض .وهذا من أجل الخروج من الاعتماد على مداخل النفطية.

1 التوصيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة بعض التوصيات أهمها:

- ✓ يجب على الاقتصاد الجزائري التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، كون النفط ثروة زائلة، وتنويع موارد الدولة حتى تتجنب الصدمات الخارجية السلبية.
- ✓ استثمار الفائض في احتياطي الصرف في تمويل الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية سواء كانت عمومية أو خاصة. لأن الاحتياطي عاطل غير مستغل يؤدي إلى الإفراط في السيولة فقط.
- ✓ يتوجب على بنك الجزائر العمل على تنويع احتياطياته من مختلف العملات الأكثر تداولاً وخصوصاً الأورو وعدم اقتصر النسبة الأكبر منها على الدولار كون واردات الجزائر معظمها مقيمة بالأورو.

✓ تغيير العملة وفي وقت قصير، وهذا من أجل القضاء السوق الموازية، واخارج النقود المكتنزة، وفي وقت قصير لكي لا نترك الفرصة للسوق الموازية والمكتنزين التأقلم وتغيير العملة بتقطعات فلا يمكن التحكم وكأننا لم نقم بشيء، كما أن العملة الحالية سهلة التزوير.

❶ آفاق البحث

نرى من خلال بحثنا أن تأثيرات انخفاض البترول معقدة ومتشعبة على الاقتصاد الجزائري، سواء المالية أو النقدية أو التجارية، ونحن في بحثنا لم ندرس تأثيراته الكلية على السياسة النقدية ككل كان التركيز على السيولة في السوق، سعر الصرف والتضخم. لذا نرى أن المجال مفتوح لدراسة تأثيراتها الأخرى مثلاً على الودائع وجمع المدخرات، طرق وكيفيات توزيع القروض....الخ. كما قلنا الموضوع كبير ومتغير يحتاج إلى المزيد من الدراسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، مصر، 1996.
2. أكرم حداد ، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، ط1، 01، عمان الأردن، 2005.
3. سمير محمد معتوق"، النظريات والسياسات النقدية "دار النهضة العربية القاهرة، 2000.
4. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية: المفهوم-الاهداف-الادوات"، دار الفجر والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
5. صبحي نادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة، مؤسسة الشباب الجامعة، مصر، 1984.
6. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الشباب الجامعة، مصر، 2005.
7. عبد الصمد سعودي، محاضرات الاقتصاد النقدي واسواق راس المال، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2016.
8. عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط2، 2005.
9. عمار بوزعرور ، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، باب الزوار الجزائر، ط 1، 2015.
10. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005.
11. عبد المطلب عبد الحميد ،"السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
12. محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي-نظريات ونماذج التوازن واللا توازن، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
13. محمد يسرى أبو العلا ، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، ط1، 2008.

14. نبيل حشاد، استقلالية البنك المركزي بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994 .
- ب. المذكرات:
 1. أشرف باهي ، رضا موسى، أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي - حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، 2016.
 2. بشرى جبار ، السياسة النقدية ودورها في الاستقرار النقدي والاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013.
 3. تقوى حسناوي ،عبد العزيز احمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة احصائية للفترة 1986 - 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص 38.
 4. جميلة وجدي، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة شهادة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2016.
 5. حسينة شملول، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
 6. حورية موقاري ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة آكلي محند اولحاج، 2015.
 7. خديجة بوهلة ، فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018.
 8. زكية بوسنة ، إنعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

9. طيبة عبد العزيز، "سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003"، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005.
 10. عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة تحليلية استشرافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
 11. كوثر بركات، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة من (1986-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، 2017.
 12. لونيس إكن، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود والبنوك، جامعة الجزائر، 2011.
 13. هوارية بوخشبة، شهباز دلاس، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2017.
- ج. المجالات:
1. فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة تبسة، 2012.
 2. أسعار النفط إلى أين، مجلة الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، العدد 7، يوليو 2016.
 3. نبذة عن الجزائر، منشورات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري، اديسا ابابا، 2016، ص1.
 4. رمضان بن لوكيل، رزق قطوش، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية، مجلة شمال افريقيا، جامعة الجزائر العدد 17، السداسي الثاني 2017.

5. بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، سنة 2008.
6. مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد 10، سنة 2002
7. يمينه كواحله ، أثر تغيرات أسعار النفط على التمويل الخارجي في الجزائر، مجلة "الأبحاث الاقتصادية"، جامعة البليدة 2، العدد 13، 2015.
8. فاطمة فوقة ، كلثوم مرقون ، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، السداسي الثاني 2016
9. رابح أرزقي، على البلدان المنتجة للنفط التركيز على كيفية تنويع اقتصاداتها، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2017،
10. مولود بوعوينة ، هاشم جمال، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-مقاربة تحليلية وصفية- ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الشلف، العدد 03، العدد 05، 2017.
11. عبد الله البحري، علي صاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرا، العدد 13، دسمبر 2017.
12. محمد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001-2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، 2017.
13. يزيد تفرات، وآخرون، التمويل غير التقليدي بالجزائر واقع و آفاق - ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،جامعة الاغواط ،العدد 1، 2008.
- د. التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:
 1. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،تقرير بنك الجزائر 2017 ،جويلية 2018.
 2. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،تقرير بنك الجزائر 2016 ،سبتمبر 2017.
 3. التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، " التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، طبعة نوفمبر 2014.
 4. التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر"، نوفمبر 2014.

5. قانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 أكتوبر 2011، الجريدة الرسمية رقم 57، 12 أكتوبر 2017.
هـ. المؤتمرات والملتقيات والندوات:

1. رابح خوني و خير الدين بلعز، تداعيات إنهيار أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر، الملتقى الوطني اثار الازمة الاقتصادية الراهنة على مسيرة التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 2016 يوم 11-12 أكتوبر 2016.

2. عبد المجيد عطار، ملف ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7 نوفمبر، 2015.

3. مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة ، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، 2015.
و. المواقع الالكترونية:

1. منتدى الشروق الجزائري، 2018/02/14 الساعة 11:00.

2. www.wtg.com,consulte,10/05/2019.

3. <http://hmsalgeria.net/ar/editor/9336-20170910,consulté 10/05/2019>.

4. <https://algeriemaintenant.com/2019/04/13/, consulté 10/05/2019>.

5. نور الدين جوادي، مصادر "التمويل غير التقليدي" للخرينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي!؟:

6. <https://www.altahrironline.com/ara/articles/271591 consulté 10/05/2019>.

7. Dr. Abderrahmane Mebtoul- **Le programme du gouvernement et le financement non-conventionnel : risque inflationniste**-18/06/2017 site : <https://www.algerie1.com/eclairage/le-programme-du-gouvernement-et-le-financement-non-conventionnel-risque-inflationniste,cosulté 10/05/2019>.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1. Rapport collection Microsoft Encarta 2006 pétrole.
2. Jean –François Gaux, **Economie Monétaire et financière, théorie**, Institutions politiques, Paris, 1998.
3. Garnier Olivier, Capul Jean-Yve, **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales**, édition Hatier, paris, 1994
4. Kenneth N.Kuttner, "A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence".2004,: www.rba.gov.au/PublicationsAndResearch/Conferences/2004/Kuttner.pdf.20/5/2019.

5. . Marc Labonte, Gail E. Makinen , Monetary Policy and the Federal Reserve: **Current Policy and Conditions CRS**, repot for congress, Updated April 30, 2008.
6. Rockinger Micheal, **macroéconomie**, édition, paris, 2000.
7. Rapport 2012 de la Banque d'Algérie, «**Evolution Economique et Monétaire en Algérie**», 16 Juillet 2013.
8. Rapport 2010 de la Banque d'Algérie.
9. Rapport 0210 de la Banque d'Algérie, «**Evolution Economique et Monétaire en Algérie**», 16 Juillet 2013.